الأمم المتحدة

A/C.1/69/PV.11

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١١**

الاثنين، ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا . . . . . (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البنود من ٨٩ إلى ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر في تلك المشاريع

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تتناول اللجنة الآن مجموعة ”الأسلحة النووية“ وفقا لبرنامج عملنا. وفي إطار هذه المجموعة، طلبت كندا أخذ الكلمة بصفتها رئيساً لفريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بالقرار ٥٣/٦٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ولكن دون التفاوض بشأنها، وذلك من أجل إطلاع اللجنة على المستجدات المتصلة بعمل الفريق.

السيدة غولدبرغ (كندا) رئيسة فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بالقرار ٥٣/٦٧ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣ كانون الأول/ديسمبر (تكلمت بالإنكليزية): إنني أقدر هذه الفرصة كثيراً لإطلاع اللجنة هذا الصباح على عمل فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأته الجمعية العامة ليقوم بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في ضوء الوثيقة CD/1299 والولاية الوارد بيانها فيها، دون التفاوض بشأنها.

وقد اجتمع الفريق مرتين منذ تأسيسه، المرة الأولى في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ١١ نيسان/أبريل، ثم في الفترة من ١١ إلى ٢٢ آب/أغسطس، في جنيف. وكما ذكرتم، سيدي، فقد تشرفت باختيار أعضاء فريق الخبراء الحكوميين لي كرئيس للفريق. وبهذه الصفة أخاطب اللجنة اليوم. ومع ذلك، أود أن أشدد على أن الملخص الذي سأقدمه يشكل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

انطباعاتي الخاصة بشأن عمل الخبراء الـ ٢٥ المشاركين في فريق الخبراء الحكوميين، من دون المساس بمداولاتنا وتوصياتنا النهائية.

وقد اتسمت الدورتان الأوليان لفريق الخبراء الحكوميين بالموضوعية والتفاعل بشكل كبير. وتلك هي المرة الأولى التي تتناول فيها الدول الكثير من المسائل المنظورة بهذا العمق الموضوعي والفني على مدى عقدين تقريباً. وإذ نضع في اعتبارنا أن فريق الخبراء الحكوميين ذاته لن يتفاوض على معاهدة، وكرئيس للفريق، فقد شجعته على التركيز في عمله على القيمة المضافة التي يمكن أن يقدمها ذلك الفريق للمفاوضين في المستقبل من خلال إجراء تحليل محايد مبني على الواقع القائم لجميع جوانب معاهدة مستقبلية. وعند الاقتضاء، سعينا أيضا لفهم السياقات السياسية الأوسع التي نعمل في إطارها. وفي اعتقادي أن الشكل الذي عمل من خلاله فريق الخبراء الحكوميين قد أفضى بصورة خاصة إلى مناقشات مثمرة. والطابع غير الرسمي للفريق والوقت المتاح أمام الخبراء من أجل العمل على الموضوع سمح بإجراء مناقشات متعمقة وفنية بشأن طائفة من المواضيع. وعلى هذا النحو، جرى استكمال وإثراء المناقشات العامة بشأن معاهدة والتي شهدها مؤتمر نزع السلاح هذا العام.

وخلال دورته الأولى، استمع الفريق إلى عروض أولية لمرئيات الخبراء بشأن طائفة من الجوانب التي يمكن إدراجها في معاهدة مستقبلية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى، ونظر أيضا في الآراء التي قدمها للأمين العام ١٧ من الدول أو الكيانات غير الأعضاء في فريق الخبراء الحكوميين. وكان هناك اتفاق واسع على أن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى ينبغي أن تبقى أولوية في الأسرة الدولية لعدم الانتشار ونزع السلاح.

وأكد الخبراء مجدداً على تقرير شانون والولاية الواردة فيه، بما في ذلك تركيزه على إبرام معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وبصورة فعالة. وفي الواقع، رأيت عدداً من المسائل التي كانت آراء معظم الخبراء، إن لم يكن كلهم، متماثلة تماماً بشأنها. وكانت هناك أيضاً، بالطبع، بعض المرئيات المتباينة وعدد قليل من المواقف التي تضاربت إلى حد كبير. وسيواصل الفريق مناقشة تلك المسائل وتحليلها إذ يستمر في عمله.

وعلى مدار الدورتين الأوليين، ركز الفريق بالتفصيل الفني على التعاريف والنطاق والتحقق. وفي حين عالجنا كلاً من تلك المواضيع المحددة بالترتيب، كان هناك اعتراف واسع النطاق بأن ثمة علاقة دينامية بين التعاريف والنطاق والتحقق من المعاهدة، وأنه لا يمكن معالجة أي مسألة بمعزل تام عما سواها. وسنحت للفريق أيضا فرصة لاستكشاف المسائل المتصلة بالترتيبات القانونية والهيكل المؤسسي، ما من شأنه أن يشكل جزءاً من معاهدة في المستقبل. وهنا، أيضاً، كان هناك اعتراف بأن شكل الهيكل المؤسسي لمعاهدة مستقبلية سيتأثر بنتيجة المفاوضات بشأن مسائل التعاريف والنطاق والتحقق.

عموماً، لقد شعرت أن اجتماعات الدورتين الأوليين لفريق الخبراء الحكوميين كانت مثمرة للغاية، وإن كان لا يزال هناك الكثير من العمل المطلوب. واجتماعنا التالي سيعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تليه دورة ختامية في أواخر آذار/مارس ٢٠١٥. وبالتالي، من السابق لأوانه الحديث عن النتائج. مع ذلك، فإنني على ثقة من أن فريق الخبراء الحكوميين سيكون بوسعه استكشاف جميع جوانب المعاهدة على نحو شامل، وأنا متفائل بأن هذا الفحص يمكن أن يفضي إلى تقرير يقدم للأمين العام، ليكون مرجعاً قيماً للمفاوضين في المستقبل، بما في ذلك تحديد السبل التي يمكن من خلالها أن نمضي قدماً بشأن بعض المواضيع الرئيسية.

ختاماً، أود أن أشير إلى أن الشعور الذي بدا واضحاً لدى معظم الخبراء الحاضرين، إن لم يكن كلهم، هو الأسف لأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى ليست موضع تفاوض بالفعل، وأشار بعض الخبراء إلى الدور المهم الذي يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يقوم به في هذا الصدد، في إطار برنامج عمل متوازن. وفي غياب مؤتمر نزع السلاح للموافقة على برنامج عمل شامل ومتوازن يشمل التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وتنفيذ ذلك البرنامج، فإن فريق الخبراء الحكوميين سيواصل مداولاته الحالية اتساقاً مع القرار ٥٣/٦٧، وسيقدم تقريره للجمعية العامة في دورتها السبعين بهدف تقديم إسهام كبير في السلم والأمن العالميين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلِّق الجلسة الآن لكي أتيح للوفود فرصة إبداء الملاحظات أو طرح الأسئلة بشأن البيان الذي استمعنا إليه للتوّ.

عُلِّقت الجلسة الساعة ٩/١٠ واستُؤنِفت الساعة ٩/١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الباب مفتوح الآن للإدلاء بالبيانات في إطار مجموعة الأسلحة النووية. وإنني على يقين بأنَّ جميع الوفود ستلتزم بمهلة الدقائق الخمس حين تتكلم بصفتها الوطنية، والدقائق السبع عندما تتكلم بالنيابة عن عدة وفود.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرِّفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إنَّ الحركة تعرب عن قلقها إزاء التهديد الذي تتعرض البشرية جراء الوجود المستمر للأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. وهي تؤكد مجدداً مواقفها المبدئية تجاه نزع السلاح النووي، الذي يبقى أولويتها العليا، وحيال عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبها. وينبغي متابعة الجهود الهادفة إلى عدم الانتشار النووي بالتوازي مع الجهود المتزامنة الرامية إلى نزع السلاح النووي. وعلى الرغم من الدعوات طويلة الأمد إلى القضاء التامّ على الأسلحة النووية، التي أكدها اجتماع الجمعية العامة رفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، فإنَّ الخطوات الملموسة نحو ذلك المسار تبقى بعيدة المنال. والحركة يساورها القلق الشديد إزاء حالة الشؤون المزرية هذه.

وتؤكد الحركة قلقها العميق إزاء الوتيرة البطيئة للتقدم نحو نزع السلاح النووي وعدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية للتقدم نحو إنجاز القضاء التامّ على ترساناتها النووية، عملاً بالتزاماتها القانونية متعددة الأطراف ذات الصلة، وتعهُّداتها الجليّة في عامَي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. فامتثال تلك الدول لواجباتها والتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حتمي ويجب عدم تأخيره أبداً. وعلاوة على ذلك، يتعيَّن على هذه الدول إنجاز القضاء التامّ على أسلحتها النووية بأسلوب شفاف، لا عودة عنه وقابل للتحقق منه دولياً. وتدعو الحركة أيضاً الدول الحائزة للسلاح النووي إلى أن توقف فوراً مخططاتها للمزيد من تحديث أسلحتها النووية ومرافقها ذات الصلة أو تطويرها أو تجديدها أو إطالة أمد وجودها.

كما تؤكد الحركة أهمية القرار ٣٢/٦٨، المعنون ”متابعة اجتماع الجمعية العامة رفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي“ الذي يوفِّر مساراً محدداً لتحقيق هدف نزع السلاح النووي. والحركة واثقة بأنَّ من شأن التنفيذ الكامل لذلك القرار أن يضمن تقدماً ملموساً في نزع السلاح النووي.

وتحثُّ الحركة على البدء المبكِّر للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية شاملة معنية بالأسلحة النووية،

عملاً بالقرار ٣٢/٦٨. وهي تقدِّم في هذه الجلسة مشروع صيغة محدَّثة، تأمل أن تحظى بالدعم الصادق من الجميع.

لقد رحَّبت الحركة بأول اجتماع وزاري عام للجمعية العامة لإحياء اليوم الدولي للقضاء التام على الأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر، ورحَّبت أيضاً بالتأكيد مجدداً من قِبَل الوزراء المشاركين على أنَّ نزع السلاح النووي يبقى أولوية المجتمع الدولي.

وتشدِّد الحركة على أهمية الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية وفي تعزيز هدف نزع السلاح النووي. وهي ترحب بالتركيز المتزايد على التداعيات الإنسانية للأسلحة النووية، بما يشمل مجريات المؤتمرين، في أوسلو ونايايريت، المكسيك. وتتطلع إلى مؤتمر ثالث ناجح، من المقرر عقده في النمسا في كانون الأول/ديسمبر. وفي الوقت نفسه، تؤكد الحركة أنَّ القضاء التامّ على الأسلحة النووية وضمان عدم إنتاجها مجدداً أبداً هما الكفالة المطلقة الوحيدة ضد التداعيات الإنسانية الكارثية الناجمة عن استخدام تلك الأسلحة.

وبانتظار القضاء التامّ على الأسلحة النووية، تؤكد الحركة دعوتها إلى البدء المبكِّر بالمفاوضات بشأن الضمانات الأمنية الفعالة، الشاملة، غير المشروطة، غير التمييزية، التي لا رجعة فيها والمُلزِمة قانونيا لجميع الدول غير الحائزة للسلاح النووي من قِبَل الدول الحائزة له ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في جميع الظروف.

إنَّ أعضاء الحركة الذين هم دول أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يعربون عن استيائهم الشديد من أنَّ خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط لم تُنفَّذ. وهذا التأخير المستمر يناقض نصَّ وروح القرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وينتهك الاتفاق الجماعي الذي تمَّ التوصّل إليه في المؤتمر المذكور. وهم يرفضون بشدة العوائق المزعومة لعدم تنفيذ خطة العمل تلك والقرار ١٩٩٥، ويطالبون بالتنفيذ العاجل والكامل لهذه الالتزامات الجماعية بدون أيِّ مزيد من الإبطاء، بغية تفادي أية انعكاسات سلبية ممكنة إضافية على مجمل نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بما يشمل فعالية ومصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعملية استعراضها لعام ٢٠١٥.

ودول الحركة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تؤكد أيضاً أنَّ التمديد غير المحدود للمعاهدة لا يعني ضمناً الامتلاك غير المحدود للأسلحة النووية من قِبَل الدول الحائزة لها، وأنَّ أيَّ افتراض كهذا لا يتوافق مع هدف المعاهدة ومقصدها ونزاهتها، فضلاً عن الهدف الأوسع المتمثِّل في صون السلم والأمن الدوليين.

أخيراً، تودّ الحركة أن تؤكد أنها بدورها تبقى جاهزة للمشاركة بإيجابية مع جميع البلدان للعمل بفعالية للإسهام في تحقيق الرؤية الجماعية لعالَم خالٍ من جميع الأسلحة النووية، ولكن لا يمكن تجسيد تلك الرؤية إلاَّ إذا أثبتت جميع الأوساط بوضوح الإرادة والعمل السياسيين اللازمَين.

السيد لوموناكو (المكسيك) (تكلم بالإنكليزية): يشرِّفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء ائتلاف البرنامج الجديد: أيرلندا، البرازيل، جنوب أفريقيا، مصر، نيوزيلندا وبلدي المكسيك.

كما ذُكِر في المناقشة العامة (انظر A/C.1/69/PV.2)، إنَّ ائتلاف البرنامج الجديد سيقدم مجدداً مشروع قراره بعنوان ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي“. وقد جرى تعميم نص مشروع القرار هذا على جميع الوفود، وإنني أغتنم هذه الفرصة للتكلم عن عناصره الرئيسية.

إنَّ مسألة نزع السلاح النووي ظلت تتصدر جدول الأعمال الدولي منذ اتخاذ أول قرار من قِبَل الجمعية العامة في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦.

وبعد ستة عشر عاما من إصدار وزراء خارجية ائتلاف البرنامج الجديد إعلانهم المكون من ١٨ نقطة، المعنون ”عالم خالٍ من الأسلحة النووية: الحاجة إلى برنامج جديد“، وبالرغم من العديد من الجهود والمبادرات التي استرشدت بهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، لا يزال هناك الكثير من العمل المطلوب لتحقيق ذلك الهدف.

ويؤمن ائتلاف البرنامج الجديد إيمانا راسخا بأن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو القضاء عليها تماماً. ونحن ملتزمون بعالم خال من الأسلحة النووية، وبالإسهام بفعالية في تحقيق ذلك الهدف. ونواصل العمل من أجل تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذ التزاماتها بالكامل، وخاصة نزع السلاح النووي، بما في ذلك الالتزامات المترتبة على ذلك لاحقاً والمتفق عليها في مؤتمرات الاستعراض لأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وبالتالي، فإن مشروع القرار المقدم من ائتلاف البرنامج الجديد يتناول عدداً من قضايا نزع السلاح النووي التي يعتبر إحراز تقدم بشأنها ضرورياً لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

ويشدد مشروع القرار على القلق العميق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية التي ينطوي عليها أي استخدام للأسلحة النووية، الأمر الذي ينبغي أن تنصب عليه جميع المداولات والقرارات والإجراءات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وفي هذا السياق، يشير مشروع القرار إلى المناقشات التي دارت في المؤتمر المعني بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية، الذي استضافته النرويج في آذار/مارس ٢٠١٣ والمكسيك في شباط/فبراير ٢٠١٤، التي ترمي إلى إدراك العواقب الكارثية لتفجيرات الأسلحة النووية وزيادة الوعي بشأنها، الأمر الذي يعزز من إلحاح الحاجة إلى نزع السلاح النووي، ويرحب بإعلان النمسا عن عقد اجتماع يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر، بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية.

ويدعو مشروع القرار الدول الحائزة للأسلحة النووية للوفاء بالتزاماتها ببذل مزيد من الجهد من أجل الحد من جميع أنواع الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف – ما نشر منها وما لم ينشر – بما في ذلك من خلال التدابير الأحادية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. كما يهيب بتلك الدول أن تفي بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي، سواء أكانت نوعية أو كمية، بطريقة تمكن الدول الأطراف من رصد التقدم المحرز بانتظام، بسبل منها اعتماد شكل تفصيلي موحد للإبلاغ، بما يعزز الثقة والاطمئنان، ليس فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية فحسب، ولكن أيضا بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ويسهم في تحقيق نزع السلاح النووي بصورة مستدامة.

ويحيط مشروع القرار علماً بالتقارير المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، وفقا للإجراءات ٥ و ٢٠ و ٢١ من الوثيقة النهائية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وتحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على استكمال التقارير المقدمة إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض عام ٢٠١٥ بتقديم معلومات محددة ومفصلة بشأن تنفيذها للالتزامات الواردة في الإجراء ٥ من خطة العمل بشأن نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠.

ويؤكد مشروع القرار أيضاً على تسليم مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ بأن القضاء على الأسلحة النووية كلياً هو الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وبانتظار الإزالة الكاملة للأسلحة النووية فإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لديها مصلحة مشروعة في الحصول من الدول الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات أمنية سلبية قاطعة وملزمة قانوناً. ويجدد مشروع القرار دعوتنا للدول الحائزة للأسلحة النووية، وفقا لخطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، إلى ضمان إزالة لا رجعة عنها لجميع المواد الانشطارية التي تعتبر كل دولة حائزة للأسلحة النووية أنها لم تعد مطلوبة لأغراض عسكرية. كما يدعو الدول كافة، وفي إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى دعم تطوير القدرات المناسبة للتحقق من نزع السلاح النووي وترتيبات التحقق الملزمة قانوناً، وبالتالي ضمان بقاء تلك المواد خارج البرامج العسكرية بشكل مستدام وبطريقة يمكن التحقق منها.

وفي تأكيده على أهمية تعددية الأطراف، يحث مشروع القرار جميع الدول على العمل معاً من أجل التغلب على العوائق في إطار الآلية الدولية لنزع السلاح التي تعيق الجهود الرامية إلى المضي قدماً بقضية نزع السلاح النووي. ويشير إلى المبادرات المتعددة الأطراف الأخيرة لإحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي، بما في ذلك الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للدفع قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي بغية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، والاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في ٢٠١٣ بشأن نزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11) ونتائجه.

ويؤكد مشروع القرار الاقتناع بأنه، ريثما يتحقق القضاء التام على الأسلحة النووية، فإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والحفاظ عليها من شأنه أن يعزز السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي، ويقوي نظام عدم الانتشار النووي ويسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي. ويدعو مشروع القرار إلى إحراز مزيد من التقدم الملموس صوب تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية الحالية كافة، بما في ذلك من خلال سحب أي تحفظات أو إعلانات تأويلية تتعارض مع أهداف ومقاصد المعاهدات التي أنشأت تلك المناطق. ويرحب بإعلان إندونيسيا عزمها على استضافة المؤتمر الثالث للدول الأطراف والموقعة على معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، في عام ٢٠١٥.

ويشدد مشروع القرار على ضرورة التنفيذ الكامل للقرار المعني بالشرق الأوسط المتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، ويسلم باعتماد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ خطوات عملية في عملية تفضي إلى التنفيذ الكامل للقرار المتخذ في عام ١٩٩٥. وإذ يحيط علماً بالجهود المبذولة حتى الآن، فإنه يعرب عن القلق الشديد إزاء عدم تنفيذ تلك الخطوات.

ويؤكد مشروع القرار أيضاً على الأهمية الحيوية لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ويشدد على أهمية نجاح مؤتمر استعراض عام ٢٠١٥، الذي من شأنه أن يسهم في تعزيز المعاهدة وإحراز تقدم صوب تحقيق تنفيذها بالكامل وتحقيق عالميتها، ورصد تنفيذ الالتزامات المقطوعة والإجراءات المتفق عليها في مؤتمرات الاستعراض لأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ويدعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ألا تدخر جهداً من أجل تحقيق عالمية المعاهدة. وفي هذا الصدد، يحث إسرائيل وباكستان

والهند على الانضمام إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية فوراً ودون شروط، ووضع جميع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى معاهدة عدم الانتشار في وقت مبكر. كما يدعو كل الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أن تنفذ دون إبطاء كافة عناصر خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، كيما يتسنى إحراز تقدم في كل أركان المعاهدة.

ويحث مشروع القرار الدول كافة على السعي إلى عقد مفاوضات متعددة الأطراف بحسن نية صوب عالم خال من الأسلحة النووية، تماشياً مع روح ومقصد القرار ١ (I)، الصادر في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، والمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. كما يحث الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، خلال مؤتمر استعراض عام ٢٠١٥، على استكشاف خيارات من أجل وضع التدابير الفعالة التي تتوخاها وتطالب بها المادة السادسة من المعاهدة والتي تأخر تنفيذها كثيراً. وكما قال الأمين العام في مناسبة اليوم الدولي للقضاء التام على الأسلحة النووية،

”لقد حان الوقت لكي تبدأ تلك المفاوضات. وغياب تلك المفاوضات هو ما يربك التوازن الدقيق بين الالتزامات الدولية بنزع السلاح وعدم الانتشار“.

وبغية المضي قدماً بأهداف المعاهدة ومقاصدها، يدعو مشروع القرار المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، أولاً، إلى استعراض التقدم المحرز من خلال تقييم تنفيذ الدول الأطراف لتعهداتها بموجب المعاهدة وعملية استعراضها؛ ثانيا، الاتفاق على مجموعة إضافية من التدابير والإجراءات تُبنى على أساس الالتزامات المقطوعة والخطوات المتفق عليها في المؤتمرات الاستعراضية لأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وذلك لأن ائتلاف البرنامج الجديد يؤمن إيماناً راسخاً بأنه حتى تظل معاهدة عدم الانتشار حجر زاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، يجب أن تيسر إحراز تقدم على كل من الجبهتين.

لن يؤدي تكرار خطة العمل لعام ٢٠١٠ إلى إحراز التقدم الذي تمس الحاجة إليه في نزع السلاح النووي.

ويشجع ائتلاف البرنامج الجديد جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار. ونحن واثقون أنه فيما نمضي نحو عام ٢٠١٥، سترغب جميع الوفود في الانضمام إلينا في الإشارة إلى رغبتها القوية في رؤية التنفيذ الكامل لخطة عمل معاهدة عدم الانتشار النووي وإحراز تقدم صوب إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وصونه.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أخذ الكلمة باسم الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، بيلاروس، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونس، تونغا، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، رواندا، زامبيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، السلفادور،

سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، فانواتو، الفلبين، جمهورية فنزيلا البوليفارية، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كيريباس، كينيا، لبنان، ليبريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس، اليابان، اليمن، وبلدي نيوزيلندا؛ الدولتان المراقبتان الكرسي الرسولي وفلسطين؛ والدولتين غير العضوين جزر الكوك ونيوي.

وتعرب بلداننا البالغ عددها ١٥٥ بلدا عن شعورها بالقلق إزاء العواقب الإنسانية المدمرة للأسلحة النووية. أظهرت التجربة السابقة لاستخدام الأسلحة النووية وتجاربها بما فيه الكفاية العواقب الإنسانية غير المقبولة لقدرتها التدميرية الهائلة التي لا يمكن السيطرة عليها وطابعها العشوائي. إن المناقشة القائمة على الحقائق التي دارت في المؤتمرين الأول والثاني بشأن الأثار الإنسانية للأسلحة النووية، اللذين عقدا على التوالي في النرويج في آذار/مارس عام ٢٠١٣ والمكسيك في شباط/فبراير من هذا العام، أتاحت لنا تعميق فهمنا الجماعي لتلك العواقب. والرسالة الرئيسية التي لم يفتأ الخبراء والمنظمات الدولية يشيعونها هي أنه ما من دولة أو هيئة دولية تملك القدرة على التصدي لحالات الطوارئ الإنسانية التي يسببها تفجير سلاح نووي، أو تستطيع تقديم المساعدة الملائمة إلى الضحايا.

وتجسد المشاركة الواسعة النطاق في المؤتمرين، مع مشاركة ١٤٦ دولة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وعدد من الكيانات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني في المؤتمر الأخير في نايارت، المكسيك، إدراك أن الآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية هي أحد الشواغل الأساسية والعالمية. ونرحب ترحيبا حارا بإعلان النمسا عقد المؤتمر الثالث، المقرر في يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر. ونعتقد اعتقادا راسخا أن من مصلحة جميع الدول المشاركة في مؤتمر يهدف إلى توسيع نطاق فهم المسألة وتعميقه، ونحن نرحب بمشاركة المجتمع المدني المستمرة.

هذا العمل الضروري، لأن العواقب الكارثية للأسلحة النووية لا تؤثر فقط على الحكومات ولكن على كل مواطن في عالمنا المترابط. إن لها آثارا عميقة على بقاء الإنسان، وعلى بيئتنا واقتصاداتنا وتنميتنا الاجتماعية الاقتصادية وعلى صحة الأجيال المقبلة. لهذه الأسباب، نعتقد اعتقادا راسخا أن الوعي بالعواقب الوخيمة للأسلحة النووية يجب أن يكون أساسا لكل النهج إزاء نزع السلاح النووي والجهود الرامية إلى تحقيقه.

بطبيعة الحال، هذه ليست فكرة جديدة. أصبحت العواقب الإنسانية المفزعة للأسلحة النووية واضحة لحظة استخدامها الأول، ومنذ ذلك الحين حفزت تلك العواقب تطلع البشرية إلى عالم خال من هذا الخطر، تطلع استلهم منه أيضا هذا البيان. لقد تم تناول العواقب الإنسانية للأسلحة النووية في العديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك أول قرار اتخذته الجمعية العامة عام ١٩٤٦ (القرار ١ (د-١))، وفي الصكوك المتعددة الأطراف، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولاحظ أبرز علماء الفيزياء النووية منذ عام ١٩٥٥ أن الأسلحة النووية تهدد استمرار وجود الجنس البشري وأن حربا باستخدام هذه الأسلحة يمكن جدا أن تدمر الجنس البشري. وأكدت الجمعية العامة في الدورة

الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، في عام ١٩٧٨، أن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة. يظل ذلك الإعراب عن القلق العميق قاطعا كما كان دائما، لكن وعلى الرغم من ذلك، لم تكن مسألة الآثار الإنسانية للأسلحة النووية في صلب مداولات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي لسنوات عديدة.

وبالتالي فإن مما يشجعنا أن التركيز الإنساني راسخ الآن في جدول الأعمال العالمي. وأعرب مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ عن بالغ قلقه إزاء الآثار الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية. واستنار بذلك القلق قرار مجلس ممثلي ح حركة الصليب الأحمر وحركة الهلال الأحمر في عام ٢٠١١، وقرار الجمعية العامة ٥٦/٦٧ لعام ٢٠١٢ بإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. إنه يكمن وراء الدعوة التي وجهتهاجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى المجتمع الدولي، وطالبت فيها بالتركيز على الآثار الإنسانية للأسلحة النووية أثناء أي مناقشة بشأن القضايا النووية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11)، أعرب العديد من قادة العالم مرة أخرى عن ذلك القلق العميق فيما دعوا إلى إحراز تقدم في نزع السلاح النووي. وحظى البيان المشترك بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية الذي أدلى به في دورة عام ٢٠١٣ للجنة الأولى (انظر A/C.1/68/Pv.1) بتأييد ١٢٥ بلدا. ويدل بيان اليوم مرة أخرى على تنامي الدعم السياسي للتركيز على البعد الإنساني.

ومن أجل بقاء البشرية ذاتها، ينبغي ألا تُستخدم الأسلحة النووية أبداً مرة أخرى مهما تكن الظروف. وليس من الممكن التصدي بصورة مناسبة للآثار الكارثية لتفجير سلاح نووي، سواء كان التفجير عرضيا أو عمدا أو نتجية سوء التقدير. ولا بد من بذل كل الجهود للقضاء على خطر أسلحة الدمار الشامل، والطريق الوحيد لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية أبدا مرة أخرى هو إزالتها التامة. وتشترك جميع الدول في المسؤولية عن الحيلولة دون استخدام الأسلحة النووية ومنع انتشارها الرأسي والأفقي، وتحقيق نزع السلاح النووي، بطرق منها إنجاز أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق عالميتها.

ونرحب بالعزم المتجدد من جانب المجتمع الدولي، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الدولية، من أجل معالجة العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية.

وعن طريق زيادة التوعية بتلك المسألة، يضطلع المجتمع المدني بدور بالغ الأهمية جنبا إلى جنب مع الحكومات فيما نتحمل نحن مسؤولياتنا. وندين للأجيال المقبلة بالعمل معا لكي نفعل ذلك تماما. وبالقيام بذلك العمل، نخلص عالمنا من التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول الجماعة الكاريبية البالغ عددها ١٤ دولة. كما أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأن أؤكد لكم على تعاون وفود بلداننا بشكل كامل.

وتعتز الجماعة الكاريبية بكونها جزءا في أولى المناطق الكثيفة السكان في العالم التي تعلن نفسها منطقة خالية من الأسلحة النووية عملا بمعاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية خدمت منطقتنا بصورة جيدة بإسهامها في تعزيز الأمن الإقليمي. وبناء على ذلك، جدد رؤساء دول وحكومات جماعة أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الثاني/يناير تأكيدهم على اعتبار المنطقة منطقة للسلام. ولتحقيق ذلك، اتفق رؤساء دول وحكومات جماعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أنه ينبغي تسوية النزاعات داخل المنطقة بالحوار والمفاوضات السلمية.

وكما بين الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بيانه أمام اللجنة الأولى قبل أيام قليلة،

”إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد لا تكون منطقة مثالية ولكن من الأهمية بمكان أن نشير إلى أنه لسنوات عديدة لم تنشب أية أزمة كبيرة هناك تؤثر على السلام والأمن العالميين. ولم تنشر في المنطقة أية عملية جديدة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ٢٠٠٤. ولا يوجد بلد واحد في المنطقة طرف في أي حلف عسكري يقوم على أساس الأسلحة النووية.“

ولذلك نناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية سحب التحفظات التي أبديت على أساس الإعلانات التفسيرية التي أصدرتها حينما وقعت على البروتوكولات الإضافية للمعاهدة. فذلك من شأنه أن يعمل على القضاء على الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية في المنطقة.

ولا نزال ندعو إلى التعاون المتعدد الأطراف في مجالي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ونرى أنه ينبغي تكرار إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء العالم الأخرى التي لا توجد فيها حاليا أي منطقة خالية من الأسلحة النووية. ولذلك نناشد أن يعقد بدون المزيد من التأخير المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وترحب دول الجماعة الكاريبية بعقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، المقرر انعقاده في نيويورك في عام ٢٠١٥. وتشيد الجماعة الكاريبية بحكومة إندونيسيا على مبادرتها وقيادتها في عقد ذلك المؤتمر.

ولا تزال دول الجماعة الكاريبية على اقتناع بأنه لا يمكن ضمان السلام والأمن الدوليين إلا من خلال القضاء التام على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ولذلك نرحب بتجديد الزخم في تعزيز جهود نزع السلاح النووي، بما في ذلك الاجتماع الوزاري الأخير للاحتفال باليوم الدولي الأول للإزالة الكاملة للأسلحة النووية الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

وستكون العواقب الناجمة عن أي تفجير نووي، سواء كان عرضيا أو متعمدا، ذات أبعاد كارثية. وكما بينت نتائج مؤتمر نايايريت الأخير المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، بسبب قدراتنا ومواردنا المحدودة، لن تكون في وضع يمكنها من مواجهة تلك التحديات الهائلة. وبهذه الصفة، تشاطر الجماعة الكاريبية بشكل كامل الشواغل حيال الآثار الإنسانية والعواقب الطويلة الأمد لوقوع أي تفجير نووي وترحب بالاهتمام العالمي المتزايد بهذه المسألة، بما في ذلك في المؤتمرين اللذين عقدا في أوسلو ونايايريت. ولذلك نشاطر الدعوات من أجل حظر الأسلحة النووية وإزالة الترسانات القائمة.

وتسلم الجماعة الكاريبية بأن عليها أن تضطلع بدور في زيادة الوعي وفي تشكيل هذه المناقشة، وبناء على ذلك استضافت اجتماعا إقليميا في آب/أغسطس عقد في جامايكا، بالتعاون مع المعهد الدولي للقانون والسياسة والمركز الدولي للعلوم البيئية والنووية التابع لجامعة جزر الهند الغربية والحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية. ونتطلع إلى النهوض بالخطاب

بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية خلال المؤتمر الثالث المقرر عقده في وقت لاحق هذا العام في فيينا، بالنمسا، ونتوقع زيادة في تجدد الزخم والتوعية والدعم لهذه المبادرة الهامة للغاية. ونشيد بحكومة النمسا على عقد المؤتمر.

وباعتبارنا دولا أطرافا في معاهدة تلاتيلولكو، فإن لدينا مصلحة ملحة في كفالة التنفيذ الكامل لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وسنضطلع بدورنا في المضي قدما بتحقيق هذا الهدف. وترى الجماعة الكاريبية أنه ينبغي إيلاء اهتمام مماثل للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، وهي تناشد جميع الدول التي لم تصبح بعد طرفا في هذه المعاهدة أن تفعل ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزامها بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وإلى تنفيذ الإجراءات الملموسة المفضية إلى نزع السلاح النووي الواردة في النتائج والتوصيات التي اعتمدت في المؤتمرين الاستعراضيين للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

وترى الجماعة الكاريبية أن على المجتمع العالمي أن يغتنم الفرصة في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ لاتخاذ إجراءات جوهرية بشأن مكانة الطاقة النووية في عالمنا. وإذ تحسن الجانب الكمي للأسلحة النووية، فإن من الضروري أن يحدد بصورة واضحة ولا رجعة فيها الخط الفاصل بين الأنشطة النووية المسموح بها والأنشطة النووية المحظورة. وعلى المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ أن يستفيد من خطة عمل عام ٢٠١٠، وأن يعمل على تنفيذ وتعزيز معاهدة عدم الانتشار وفي الوقت نفسه النهوض بأهدافها.

ولا تزال دول الجماعة الكاريبية تناشد التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب دول المرفق ٢ المتبقية بغية التمكين من بدء نفاذ المعاهدة بدون المزيد من التأخير.

إن فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة والمتفجرات النووية هدف هام وشرط مسبق ضروري لإنشاء نظام فعال لمنع الانتشار. ولذلك كان من دواعي سرور وفود بلداننا بذل جهود مشتركة في هذه اللجنة لتجاوز حالة الجمود في إطار مؤتمر نزع السلاح ودعمت الوفود إنشاء فريق الخبراء الحكوميين للتوصية بخطوات للنهوض بمفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونتطلع إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين في العام المقبل.

وأخيرا، تكرر الجماعة الكاريبية شواغلها حيال مرور شحنات النفايات النووية الخطرة عبر البحر الكاريبي. وستكون لأية حادثة نووية عواقب كارثية على الصحة والسياحة ونظمنا الإيكولوجية الهشة واقتصاداتنا. وتناشد الجماعة الكاريبية جميع الأطراف أن تأخذ بعين الاعتبار الاحتمال الحقيقي للغاية لوقوع حادثة غير متعمدة، والآثار الإنسانية الواسعة النطاق والمدمرة وقدرات دولنا الأعضاء المحدودة على تخفيف حدة هذه الآثار.

السيد إموهي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي شرفي واعتزازي أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

وتعلن المجموعة تأييدها للبيان الذي أدلى به سابقا ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن التهديد الذي يمثله للبشرية استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. ونؤكد مجددا على أن الإزالة التامة للأسلحة النووية لا تزال الضمان المؤكد الوحيد من استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. ولذلك نجدد التأكيد على مدى إلحاح إخلاء عالمنا، بما في ذلك الفضاء

الخارجي، من الأسلحة النووية، نظرا لأن وجودها يشكل تهديدا وجوديا للكوكب وللسلام العالمي ولبقاء البشرية في المستقبل.

وتسلم المجموعة الأفريقية بالأغراض السلمية التي يخدمها إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووي في توطيد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأيضا في معالجة نزع السلاح النووي ومنع الانتشار في أنحاء جميع مناطق العالم. وتؤيد أفريقيا مبدأ نزع السلاح النووي الكامل باعتباره شرطا مسبقا ضروريا لصون السلام والأمن الدوليين. ويوفر مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية درعا واقيا للقارة، بما في ذلك بمنع وضع الأجهزة المتفجرة النووية في أرضها وحظر تجارب تلك الأسلحة المدمرة.

وفي ذلك الصدد، تؤيد المجموعة الأفريقية بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونشعر ببالغ القلق لأنه لم تنفذ بعد التزامات وتعهدات خطة عمل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وندعو إلى تنفيذ خطة العمل تنفيذا كاملا وعاجلا. وتود المجموعة تجديد التأكيد على أن استمرار التأخير في إنشاء تلك المنطقة يخالف نص قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط ورحه.

وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية القرار ٣٢/٦٨، المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي“، الذي يقدم اقتراحات ملموسة لتحقيق نزع السلاح النووي. وخلال المناقشة في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي (A/68/PV.11) بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي، أيدت المجموعة تعيين ٢٦ أيلول/سبتمبر يوما دوليا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تمشيا مع جهود المجموعة المستمرة لتحقيق الهدف المتعلق بنزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. ونشدد على أن نزع السلاح النووي لا يزال مسألة على رأس الأولويات ونسعي لقطع التزام من جميع الدول في ذلك الصدد.

وفيما نعد لعقد المؤتمر الاستعراضي التاسع لمعاهدة عدم الانتشار بشأن تنفيذ المعاهدة في أيار/مايو ٢٠١٥، فإن المجموعة تسعى لالتزام الجميع وتعاونهم في تحقيق الهدف الشامل لمعاهدة عدم الانتشار وللمؤتمر الاستعراضي. وتصر المجموعة الأفريقية على ضرورة التزام جميع الدول بروح معاهدة عدم الانتشار ونصها والعمل على تحقيق الركائز الثلاث للمعاهدة المتعلقة بنزع السلاح النووي، ومنع انتشار الأسلحة النووية، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونشدد على أهمية تقليص التركيز في توفير الأمن على الأسلحة النووية، ونعتبر أي مذهب يبرر استخدام هذه الأسلحة غير مقبول. وعلى سبيل الأولوية العليا، تؤيد المجموعة أيضا دعوة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى ابرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانونا بشأن تقديم الضمانات الأمنية السلبية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، إلى حين التخلص الكامل من الأسلحة النووية.

وتؤكد المجموعة الأفريقية مجددا شعورها بالقلق العميق حيال العواقب الإنسانية للأسلحة النووية ولا تزال تدعو جميع الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى النظر في العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام تلك الأسلحة اللاإنسانية واتخاذ تدابير تهدف إلى التخلي عنها وتفكيكها. وفي ذلك السياق، تشيد المجموعة بعقد المؤتمرين الدوليين الأولين بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية وتتطلع إلى المؤتمر الثالث، المقرر أن تستضيفه النمسا في كانون الأول/ديسمبر. ونود أن نبرز بشكل إضافي أهمية الدعوة التي وجهها

المؤتمر الثاني من أجل وضع صك ملزم قانونا يهدف إلى حظر الأسلحة النووية.

وقدمت المجموعة الأفريقية مشروع قرار بشأن المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية. ونشكر الوفود على زيادة دعمها لمشروع القرار. وتعد المجموعة بأن تبقى منخرطة على نحو بناء مع جميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق هدف وغرض بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد شميد (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن آخذ الكلمة بالنيابة عن شيلي وماليزيا ونيجيريا ونيوزيلندا وبلدي بالذات، سويسرا، بشأن مسألة خفض حالة استنفار منظومات الأسلحة النووية، أو إلغاء حالة الاستنفار.

فمنذ عام ٢٠٠٧، ما فتئت بلداننا تقدم قرارات بشأن إلغاء حالة الاستنفار، داعية إلى اتخاذ خطوات عملية لمعالجة العدد الكبير للأسلحة النووية التي لا تزال في مستويات تأهب قصوى. ونشعر بقلق بالغ لأن بالإمكان اليوم تجهيز ٢٠٠٠ من الرؤوس الحربية للاستعمال في ظرف دقائق. وتضاعف تلك المستويات للتأهب المخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية. وهي تزيد احتمال حدوث عملية إطلاق غير مقصودة أو خاطئة أو غير مأذون بها أو متهورة. وهي تمثل خطرا غير مقبول للبشرية، نظرا لأن نسبة مئوية صغيرة من تلك الرؤوس الحربية، إذا استعملت، يمكنها أن تقتل ملايين الأشخاص. وفي سياق زيادة حدة التوترات الدولية، تزداد أهمية التوعية بالمخاطر المرتبطة بتلك الأوضاع.

لقد عمل التركيز الدولي المتزايد على العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية على إبراز التهديد الذي تمثله قدراتها التدميرية لبقاء البشرية، فضلا عن الضرورة الملحة لنزع السلاح النووي وتحديدا ضرورة خفض مستويات التأهب. ويسلم بأن تخفيض درجة التأهب التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية جزء رئيسي من عملية نزع السلاح النووي. ويشكل إلغاء حالة الاستنفار أحد الالتزامات غير المستوفاة لفترة طويلة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي اتفق عليه باعتباره جزءا من الخطوات العملية الـ ١٣ للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. كما يشكل تدبيرا فعالا لتحقيق أغراض المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وبالتالي يشكل إلغاء حالة الاستنفار مثالا صادقا على إحدى خطوات نزع السلاح الضرورية والمعقولة والعملية، ومن شأن إحراز تقدم في ذلك المجال المتعلق بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار تعزيز مصداقية المعاهدة.

واتخاذ إجراء في هذا الصدد من شأنه أيضا أن يسفر عن عائد كبير في مجال نزع السلاح النووي، من خلال إنقاص دور الأسلحة النووية في المذاهب النووية.

ونحن ننوّه بالتقدم الذي أحرز في الماضي ونرحب به، بما في ذلك خفض مستوى الجاهزية التشغيلية للأسلحة النووية غير الاستراتيجية، وتنحية القاذفات الاستراتيجية. فهاتان الخطوتان تسلّطان الضوء على حقيقة أنه بالمستطاع إلغاء حالة التأهب، وأنه بالإمكان التصدي للتحديات التقنية والسياسية. بيد أنه يمكن بل وينبغي القيام بأكثر من ذلك بغية معالجة المستويات المرتفعة على نحو غير متناسب لحالة التأهب بشأن العديد من الأسلحة النووية اليوم.

وفي هذا السياق، نشعر بالتشجيع إزاء العديد من الدعوات الصادرة عن ضباط سابقين من ذوي الرتب العالية في الدول الحائزة للأسلحة النووية، وذلك دعما للحد من مستوى التأهب العملي للأسلحة النووية. فشهادتهم تتصف بالخبرة ومفادها أن إلغاء حالة التأهب ليس أمرا ممكنا فحسب، ولكنه بالتأكيد يزيد أيضا من حجم العمل الذي يتعين علينا أن نقوم به. وترحب بلداننا بزيادة الدعم المطرد الذي تظهره الدول غير النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء في النص منذ أن جرى تقديمه لأول مرة عام ٢٠٠٧. فإزاء هذه

الخلفية، سوف تقوم مجموعة إلغاء حالة التأهب بعرضها هذا العام مشروع القرار المعنون ”تناقص الاستعداد التشغيلي لنظم الأسلحة النووية“.

والهدف الرئيسي لمشروع القرار لم يتغير، فهو يدعو إلى اتخاذ المزيد من الخطوات العملية الآيلة إلى تقليل الاستعداد التشغيلي لأنظمة الأسلحة النووية، بغرض كفالة أن تتم إزالة حالة التأهب القصوى عن جميع الأسلحة النووية. ويحيط مشروع القرار لهذا العام علما بالإشارات حول الاستعداد التشغيلي في التقارير المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥. وهو يتطلع أيضا إلى المسألة التي سيجري تناولها مرة أخرى في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥.

وهذا الدعم المتزايد يظهر التزامنا الجماعي بتقليص دور الأسلحة النووية، واعترافنا بأن خفض مستويات التأهب هو خطوة هامة مؤقتة نحو عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نتطلع إلى استمرار التأييد القوي لمشروع القرار هذا العام، وندعو جميع الدول إلى دعمه. ونود التذكير بأن باب مشروع القرار مفتوح أمام المشاركة في تقديمه.

السيد كوين (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم ٢٠ دولة هي التالية: إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، فنلندا، كرواتيا، كندا، لكسمبرغ، ليتوانيا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان وبلدي أستراليا.

إن التركيز العالمي المتجدد على الآثار الإنسانية للأسلحة النووية يعيد تعزيز المخاوف من العواقب المروعة التي ستواجهها الإنسانية جرّاء استخدام سلاح نووي، أو وقوع حادث كبير يتعلق بأسلحة نووية، أو شن هجوم إرهابي تستخدم فيه المواد الانشطارية. وخوفنا من المخاطر المستمرة التي يتعرض لها الجنس البشري، ورغبتنا في تحقيق مستقبل سلمي للأجيال المتعاقبة يشكلان الدعامة التي ترتكز عليها دعوتنا منذ أمد بعيد إلى إحراز تقدم فعّال في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ولا سيما من خلال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار).

إننا نشدد على أهمية نشر الوعي تجاه الآثار الإنسانية للأسلحة النووية عبر الحدود والأجيال. وبغية زيادة الزخم من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، نحن بحاجة إلى أن يدرك هذا الجيل تمام الادراك – لا سيما في الدول المسلحة نوويا – سبب وجوب سعينا بحزم لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. هذا هو السياق الذي يدعونا إلى الترحيب ببيان نيوزيلندا نيابة عن عدد كبير من البلدان بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية. فمن أجل بقاء الإنسانية، يجب ألاّ تقع الحرب النووية أبدا.

ونحن ننوّه بأنه حدثت تخفيضات كبيرة في عدد الأسلحة النووية في العالم منذ نهاية الحرب الباردة. ولكن لا تزال هناك ما يزيد على ١٦ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية، والكثير منها في حالة تأهب قصوى. والمؤسف أيضا أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل إنتاج أسلحة نووية جديدة. لذلك، من الأهمية بمكان أن تفي جميع الدول على نحو أكثر حزما وسرعة بالتزامات نزع السلاح، والعمل على كفالة عدم استعمال هذه الأسلحة وعدم نشرها. وفي الوقت نفسه، لا يمكن القضاء على الأسلحة النووية إلاّ من خلال المشاركة الموضوعية والبنّاءة في العمل مع الدول التي تمتلك أسلحة نووية.

وبغية تهيئة الظروف التي تيسّر المزيد من التخفيضات الكبيرة في الترسانات النووية وتقضي عليها في نهاية المطاف، فإن ذلك يتطلب من المجتمع العالمي التعاون لمعالجة الأبعاد الأمنية والإنسانية الهامة للأسلحة النووية. كما يتطلب بذل

الجهود لزيادة خفض مستويات الشعور بالعداء والتوتر بين الدول – لا سيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية – ومواصلة تدابير بناء الثقة مثل تعزيز الشفافية في الترسانات النووية القائمة، وتقليص دور الأسلحة النووية في المذاهب العسكرية. ونحن نلاحظ بخيبة أمل زيادة التوترات الحالية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، ونشجعها على مواصلة السعي إلى المزيد من تدابير بناء الثقة وخفض الترسانات النووية.

وفي الوقت نفسه، يجب أن ننهض بعدم الانتشار ونزع السلاح باعتبارهما عمليتين تعزز إحداهما الأخرى، وأن نعمل على إيجاد عالم أكثر سلما. ويمكن للمساهمات العملية التي بوسعنا القيام بها أن تشمل إزالة العوائق من أمام منتدى التفاوض الرئيسي في العالم بشأن نزع السلاح، أي مؤتمر نزع السلاح، وبدء المفاوضات من أجل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ. وعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبذل جهودا لتحقيق المزيد من التخفيضات في ترساناتها النووية في أقرب وقت ممكن، وإلغاء حالة التأهب للرؤوس الحربية النووية، والحد من دور الأسلحة النووية وأهميتها في مذاهبها الدفاعية. كما ينبغي لها الالتزام بالتوقف عن إنتاج أي أسلحة نووية جديدة. ويجب أيضا تعزيز صلاحيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات التفتيش والتحقق والإبلاغ بشأن مخاطر الانتشار على الصعيد العالمي.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية لتحقيق التقدم نحو نزع السلاح النووي الكامل. وكما اتُفق عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، يتعين التفاوض بشأن وضع إطار متعدد الأطراف أو إبرام معاهدة لنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة صارمة وفعالة، بغية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ولكن لا بد لنا من القبول بأنه لا يزال علينا القيام بالعمل الشاق العملي الذي يلزم لتقريبنا من إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن بحاجة إلى العمل بشكل منهجي وواقعي إذا أردنا بلوغ ما يلزم من الثقة والشفافية لتحقيق نزع السلاح النووي. لا توجد طرق مختصرة. ونتطلع أيضا إلى إجراء مناقشة مثمرة وشاملة في المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المزمع عقده في فيينا، حيث ينبغي أن يساهم في التوصل إلى نجاح مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥.

السيدة هيو آي كي (سورينام) (تكلمت بالإنكليزية): يشرّف سورينام أن تتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، بصفتها رئيسته المؤقتة.

بالنسبة إلى نزع السلاح النووي، ينضم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في المضي نحو التفاوض بشأن إبرام صك شامل وقانوني وملزم يحظر الأسلحة النووية، نظرا لأن الضمانة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هي القضاء التام عليها، ولأن وجودها بالذات يقلل من أمن جميع الدول، بما في ذلك الدول التي تمتلكها.

وما دامت الأسلحة النووية موجودة، فهناك خطر حقيقي من استخدامها وانتشارها. ونزع السلاح النووي هو السبيل الوحيد الموثوق به لتعزيز نظام عدم الانتشار. ويعرب اتحاد أمم أمريكا الجنوبية عن قلقه العميق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، ويغتنم هذه الفرصة لتهنئة المكسيك بعقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في نايايريت أوائل هذا العام. ونؤيد بقوة الدعوة الصادرة عن المؤتمر إلى إبرام صك دولي ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية. ونحن ندعو جميع الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى المشاركة في المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية

للأسلحة النووية، المقرر عقده في فيينا خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

علاوة على ذلك، يرحب اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بالاحتفال على المستوى الوزاري بأول يوم دولي على الاطلاق للقضاء التام على الأسلحة النووية، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، بغية تعبئة الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي إيلاء الأولوية للتفاوض بشأن إبرام اتفاقية تتعلق بنزع السلاح النووي وتحظر تماما مثل هذه الأسلحة.

ويكرر اتحاد أمم أمريكا الجنوبية التزامه بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)، وبالتنفيذ المتوازن لركائزها الثلاث: نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ويرى اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، مع ذلك، أنّ ركيزة نزع السلاح تعاني من عجز في تنفيذها بجدية. وفي هذا الصدد، تطمح دول الاتحاد، بينما نقترب من نهاية الدورة الحالية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، إلى اتخاذ تدابير جديدة وملموسة نحو نزع السلاح النووي في المؤتمر الاستعراضي المقبل، المقرر عقده عام ٢٠١٥، بما في ذلك التعهد بالتزام قانوني يقضي بالقضاء على جميع الأسلحة النووية، بالترافق مع معايير واضحة وجدول زمني يكون موضع اتفاق على الصعيد المتعدد الأطراف.

ومن المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك جميع أعضاء اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، أن تقدّم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ملزمة قانونا ولا لبس فيها بعدم استخدام تلك الأسلحة ضدها أو التهديد باستخدامها. لذلك، ندعو إلى إجراء مفاوضات في أقرب وقت ممكن واعتماد صك شامل وملزم قانونا بشأن توفير ضمانات أمنية سلبية. وبالمثل، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى القضاء على دور الأسلحة النووية في عقائدها وسياساتها الأمنية واستراتيجياتها العسكرية، كجزء من العملية الرامية إلى تحقيق القضاء التام على هذه الأسلحة الفتاكة، بصرف النظر عن نوعها أو موقعها.

وسوف تواصل بلداننا دعم الجهود الرامية إلى تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح. وهناك حاجة ماسة إلى بدء مفاوضات بشأن إبرام صكوك قانونية دولية جديدة تنظم المسائل الأساسية لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونؤكد من جديد على حاجة جميع الدول التي لم توقّع أو تصدّق حتى الآن على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما تلك المدرجة في المرفق ٢، إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، كدلالة على إرادتها السياسية والتزامها بالسلم والأمن الدوليين. وبخصوص هذه النقطة، نرحب بالتصديق عليها في السنة الماضية من جانب نيوي وجمهورية الكونغو. وانتظارا لدخول المعاهدة حيز النفاذ، تكرر الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أهمية الحفاظ على وقف التجارب النووية.

إن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية فخور جدا بالإعلان الرسمي الصادر بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير عن أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وذلك بمناسبة مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي انعقد في كوبا. ولقد كان ذلك القرار قرارا تاريخيا يهدف إلى القضاء إلى الأبد على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها انطلاقا من منطقتنا. والدول التابعة لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية، بوصفها أعضاء في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية مكتظة بالسكان، تحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب الإعلانات التفسيرية كافة لبروتوكولات معاهدة تلاتيلولكو، الأمر الذي يساعد في القضاء على خطر استخدام الأسلحة النووية ضد بلدان المنطقة.

وتعرب دول اتحاد أمم أمريكا الجنوبية عن قلقها العميق إزاء أنه لا يزال يتعين عقد المؤتمر الدولي المعني بإرساء منطقة الشرق الأوسط كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ويعتقد الاتحاد بقوة أن هذه المنطقة ستكون إسهاما كبيرا في عملية السلام في الشرق الأوسط والعالم، لذلك يكرر دعوته إلى عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن، مع المشاركة النشطة لجميع الدول في المنطقة، بموجب الولاية الصادرة عن القرارات التي اتخذتها مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي للأعوام ١٩٩٥، و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

كما تود الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية الاستفادة من هذه المناسبة الهامة، بغية التأكيد على المساهمة الأساسية التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبيل بذل جهود متضافرة لإقامة عالم أكثر أمنا. بالإضافة إلى ذلك، نود أن نؤكد على أهمية الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية للمساءلة والرقابة على المواد النووية – المنظمة الوحيدة في العالم للضمانات، وهي ذات قوميتين وتشكل مبادرة من جانب اثنتين من دولنا الأعضاء.

في الختام، يود اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أن يكرر دعوته إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، بحيث تتمكن الإنسانية من توجيه الموارد المكرسة لصيانة الترسانات النووية وتحديثها نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها.

السيد أبدراخمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى: أوزبكستان، وتركمانستان، وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية كازاخستان بوصفها منسّقة المعاهدة.

إن دخول المعاهدة حيز النفاذ في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩ كان معلما هاما سجّل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وبذلك تكون بلدان آسيا الوسطى قد ساهمت إسهاما كبيرا في تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي، ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وجاء إنشاء هذه المنطقة نتيجة الجهود الجماعية التي بذلتها جميع دول آسيا الوسطى الخمس، تلك الجهود الرامية إلى توفير الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة، وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية والازدهار لشعوبنا. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، استضافت طشقند مؤتمرا دوليا حول موضوع ”آسيا الوسطى – منطقة خالية من الأسلحة النووية“. وجرى احتفال التوقيع على المعاهدة المتعلقة بهذه المنطقة في سيميبالاتينسك، حيث تمّ عام ١٩٩١ إغلاق أحد أكبر مواقع التجارب في العالم. وأودعت المعاهدة في جمهورية قيرغيزستان. وانعقد الاجتماع الاستشاري الأول المتعلق بالمعاهدة في تركمانستان بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

وتلتزم الدول الأطراف في منطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية التزاما طوعيا ودون لبس بحظر إنتاج وحيازة ونشر الأسلحة النووية ومكوناتها على أراضيها، أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وبناء على ذلك، تساهم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى اسهاما حقيقيا في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)، وهي العملية العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن تشكيل آلية الأمن الإقليمي.

وتتصف منطقة آسيا الوسطى بعدد من الميزات الفريدة. فهي أول منطقة غير ساحلية تقع تماما في نصف الكرة الشمالي. وهي المنطقة الوحيدة التي جرى في الماضي نشر الأسلحة النووية على أراضيها. وبطبيعة الحال، إن إعلان منطقة آسيا الوسطى التي تقع في قلب قارة أوراسيا الشاسعة كمنطقة خالية من الأسلحة النووية يعزز الأمن والاستقرار في هذا الحيّز الجغرافي السياسي الواسع. ونأمل أن يواصل الأمن

حول منطقتنا توسعه كي يصبح كوكبنا بأسره، ذات يوم، منطقة واحدة خالية من الأسلحة النووية.

إن بناء ضمانات قوية للسلام والأمن في منطقتنا وحولها هو الأساس لدوام التنمية، والتعاون، والتقدم. لدينا تاريخ مشترك وقيم مشتركة قريبة من تاريخ وقيم البشرية جمعاء، وهي السلام، والأمن، والاحترام والتعاون على نحو متبادل.

ونلاحظ بارتياح كبير أن عملية الاستشارة الطويلة بشأن تقديم ضمانات أمن سلبية إلى الأعضاء في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا قد أنجزت بنجاح في ٦ أيار/مايو، فقد وقع في ذلك اليوم ممثلون رفيعو المستوى من الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول بحضور الدول الأطراف في المعاهدة.

والبروتوكول جزء لا يتجزأ من المعاهدة، وهو يقدم ضمانات أمنية إلى آسيا الوسطى بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وبدون مبالغة، يمكننا القول أن التوقيع على البروتوكول الملحق بالمعاهدة هو من بين أهم الأحداث فيما يتعلق بالنظام العالمي لعدم الانتشار خلال العقد الماضي. ويحدونا الأمل في أن تصدق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول الملحق بالمعاهدة في أقرب وقت ممكن. وهذا سيكمل العملية الرسمية لإضفاء الطابع المؤسسي على المنطقة، وسيكون إسهامنا المشترك الكبير في تعزيز نظام عدم الانتشار.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية – وهي إحدى الصكوك العالمية لمنع انتشار الأسلحة النووية – يكفل أن تتعهد العديد من الدول في مناطق شاسعة من كوكبنا بالالتزام بعدم نقل أو قبول نقل الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، فضلا عن مراقبة هذه العمليات، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وقد تعهدت هذه البلدان أيضا بعدم صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو الحصول عليها، بأي طريقة أخرى، وبألا تتلقى أي مساعدة لصنعها.

وخلال الدورة الحالية، سيتشرف وفد بلدي بالنيابة عن وفود جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان بعرض مشروع قرار بعنوان ”معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا“. ويجسد مشروع القرار المقترح التقدم المحرز منذ التوقيع على المعاهدة في عام ٢٠٠٦، ويؤكد من جديد التزامنا القوى ببذل الجهود الرامية إلى تحقيق التنفيذ الفعال للتدابير في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن الأمل المشترك لدول آسيا الوسطى في أن يحصل مشروع القرار المقترح على دعم الدول الأعضاء بتوافق الآراء، مع الأخذ في الاعتبار أن الدول النووية وقعت هذا العام على البروتوكول المتعلق بالضمانات الأمنية السلبية للدول الأطراف في المعاهدة. ونشكر الدول الأعضاء التي أعربت عن رغبتها في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار. ونحن سعداء بإبلاغ اللجنة بأن ٤٧ من الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول النووية الخمس، قد انضمت إلينا بالفعل، وندعو المزيد منها إلى الانضمام إلينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا وألبانيا والبوسنة والهرسك وليختنشتاين، وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا .

بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار

النووي، والركيزة الأساسية للسعي إلى نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وعنصر هام في مواصلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للركائز الثلاث للمعاهدة ولتنفيذ جميع الالتزامات المقطوعة بموجبها أو المضطلع بها خلال المؤتمرات الاستعراضية السابقة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي جهوده من أجل تعزيز التنفيذ الكامل لخطة العمل لعام ٢٠١٠، والتي تشمل خطوات عملية نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وذلك هو هدفنا المشترك وخارطة طريقنا نحو المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، عندما يتم تقييم تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠ على مستوى جميع الركائز الثلاث. إن ضمان تنفيذ الإجراءات ال ٦٤ في خطة العمل الجماعية مسؤولية تضامنية تتشارك فيها جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدون استثناء.

وإذ نستشرفآفاق المستقبل، فنحن ملتزمون بالعمل مع جميع الدول نحو تكليل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ بتحقيق النجاح وبلوغ نتائج جوهرية بينما نعمل خلال الفترة المقبلة وصولاً إلى العام ٢٠٢٠، الذي ستحل فيه الذكرى السنوية الخمسون للتوقيع على معاهدة عدم الانتشار. ونحن نعيد التأكيد على أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى أن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، وأن تتقيد بأحكامها في انتظار اكتمال انضمامها.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بالسعي إلى نزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات المشجعة التي اتخذتها الولايات المتحدة واثنان من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي. على الدول التي تمتلك أكبر الترسانات مسؤولية خاصة نحو خفض مخزوناتها من هذه الأسلحة. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أن جميع الدول الأطراف ملتزمة باتباع السياسات التي تتسق تماما مع المعاهدة والهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويشير الاتحاد الأوروبي أيضا إلى التزام الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بالتعجيل في إحراز تقدم ملموس في الخطوات التي تفضي إلى نزع السلاح النووي بطريقة تعزز الاستقرار الدولي، والسلام والأمن غير المنقوص والمتزايد، وتشجعها على مواصلة اجتماعاتها التي بدأت في عام ٢٠٠٩ على الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك بناء الثقة والشفافية والتحقق والمناقشات المتعلقة بتقديم التقارير عن تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق ”ستارت الجديد“، يشجع الاتحاد الأوروبي روسيا والولايات المتحدة على السعي إلى مزيد من التخفيضات في ترساناتهما النووية، بما في ذلك الأسلحة الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنشورة وغير المنشورة. والاتحاد الأوروبي يشجعهما أيضا على إدراج الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في الجولة القادمة لعمليتهما الثنائية للحد من الأسلحة النووية، بينما يتفق معهما على أهمية اتخاذ المزيد من تدابير الشفافية وبناء الثقة من أجل المضي قدما بعملية نزع السلاح النووي. وسيرحب الاتحاد الأوروبي بقيامهما بمزيد من التخفيضات الثنائية إسهاما منهما في التنفيذ الكامل للمادة السادسة باعتبارها التزاما دائما بموجب المعاهدة يترتب على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

ويدين الاتحاد الأوروبي بقوة انتهاك الاتحاد الروسي للعديد من الالتزامات بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأوكرانيا أو سيادتها بموجب مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ بشأن الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. ونعرب عن قلقنا إزاء العواقب المحتملة المترتبة عن المزيد من التدهور في السياق الدولي لجهود نزع السلاح.

وقد قدمت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تقاريرها بشأن تنفيذ خطة عمل ٢٠١٠ إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الإستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٥. وبالرغم من أن التقارير تختلف في نوعية ونطاق واكتمال المعلومات، فإننا نعتبر تقديم التقارير خطوة إلى الأمام ومساهمة هامة في تنفيذ خطة عمل ٢٠١٠. وندعو الدول التي لم تقدم تقاريرها إلى المؤتمر الاستعراضي بعد إلى أن تفعل ذلك.

كما يرحب الاتحاد الأوروبي بتوقيع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، على هامش الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ هذا العام.

وتكتسي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية كبرى لنزع السلاح النووي وعدم انتشارالأسلحة النووية، ويظل دخولها حيز النفاذ في صدر أولويات الاتحاد الأوروبي. وسنواصل تعزيز هذا الهدف على الرغم من التزاماتنا الدبلوماسية والمالية. وفي انتظار نفاذ المعاهدة، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول، بما في ذلك جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، إلى الالتزام بوقف اختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، وأن تمتنع عن أي إجراء من شأنه أن يؤثر سلباً على موضوع المعاهدة وغرضها. ونكرر دعوتنا مجدداً إلى جميع الدول التي لم توقع على المعاهدة بعد، وبخاصة تلك المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة، إلى التوقيع والتصديق عليها.

ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته إلى البدء فورا في المفاوضات بشأن مؤتمر نزع السلاح والتعجيل باختتامها لإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيه. وما زال هذا الأمر أولوية. وندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تعلن عن وقف اختياري فوري لإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى والتمسك به، إلى أن تفعل ذلك. ونرحب بالمناقشات البناءة التي جرت في اجتماعات عام ٢٠١٤ لفريق الخبراء الحكوميين. ونحن نتطلع إلى الدورتين الأخيرتين المقرر عقدهما في عام ٢٠١٥، ونأمل أن يرسي الفريق الأساس للمفاوضات المقبلة.

ولا يزال العالم يواجه التهديدات الكبيرة فيما يتعلق بالانتشار التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. ويجب معالجتها بطريقة حازمة من أجل المحافظة على مصداقية وفعالية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أدان الاتحاد الأوروبي بأقوى العبارات الممكنة التجارب النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شباط/فبراير ٢٠١٣، وكذلك تهديدها بإجراء تجربة نووية أخرى، وحثها على الامتناع عن اتخاذ مزيد من الإجراءات الاستفزازية. وقد كانت التجارب النووية في شباط/فبراير ٢٠١٣ تحدياً سافراً آخر للنظام العالمي لعدم الانتشار وانتهاكا صارخا من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لالتزاماتها الدولية، لا سيما بموجب قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦)، ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣). ومرة أخرى نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن برنامجها للأسلحة النووية، بما في ذلك برنامج تخصيب اليورانيوم والأنشطة الجارية في موقع يونغبيون، على نحو كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى الامتثال التام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،

وإلى أن تتقيد بجميع التزاماتها الدولية بالكامل وبدون شروط وبدون تأخير.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تماما الجهود الدبلوماسية الجارية بقيادة الممثلة السامية، إلى جانب الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، في البحث عن حل دبلوماسي مع إيران للمسألة النووية الإيرانية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بخطة العمل المشتركة بين إيران ومجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وبإطار التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية وبمواصلة إيران تنفيذ التدابير بموجب خطة العمل المشتركة. وإنه لأمر ضروري وملح أن تتعاون إيران تعاونا كاملا مع الوكالة فيما يتعلق بالأبعاد العسكرية المحتملة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أن حل جميع المسائل المعلقة سيكون ضرورياً لتحقيق تسوية شاملة طويلة الأجل عن طريق التفاوض، وهو هدف الاتحاد الأوروبي. ومن الأهمية بمكان أن تنخرط إيران انخراطاً كاملاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسوية جميع المسائل العالقة من أجل بناء الثقة الدولية في الطابع السلمي حصرا للبرنامج النووي الإيراني. ويساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ بشأن عدم قدرة الوكالة على تقديم تأكيدات ذات مصداقية لعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران، وبالتالي فهي غير قادرة على أن تستنتج أن جميع المواد النووية في إيران هي للأنشطة السلمية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تماما اعتماد قرار مجلس المحافظين في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، والذي أبلغ مجلس الأمن والجمعية العامة بعدم امتثال سورية لاتفاق الضمانات. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه الشديد لأن سورية لم تعالج بعد عدم امتثالها، وذلك بالتعاون مع الوكالة كمسألة ذات أولوية وبشفافية لحل جميع القضايا المعلقة، وبالتوقيع على بروتوكول إضافي وبدء نفاذه وتنفيذه بالكامل بأسرع ما يمكن. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكر المدير العام على تقريره الأخير عن تنفيذ اتفاق ضمانات معاهدة عدم الانتشار في الجمهورية العربية السورية.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يدعم بقوة نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط، ويبقى ملتزماً التزاما تاما بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط. ونأسف لأنه لم يتسن حتى الآن عقد مؤتمر بشأن إنشاء هذه المنطقة بحضور جميع دول المنطقة. ونواصل تأييدنا الكامل للأعمال التحضيرية الجارية ونثني على الميسر، السفير لايافا (فنلندا)، وفريقه على جهودهم التي لا تكل في هذا الصدد. ونرى في سلسلة الاجتماعات غير الرسمية في سويسرا أمراً مشجعاً. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع دول المنطقة إلى العمل بشكل عاجل ونشط مع الميسر ومنظمي الاجتماعات ومع بعضها بعضا بهدف عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن، على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة بذل كل جهد ممكن لدرء مخاطر وقوع أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو غيرها من المواد المشعة، في أيدي الإرهابيين. ويشارك الاتحاد الأوروبي أو يسهم في مبادرات مثل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وعملية مؤتمر قمة الأمن النووي.

وقد أعرب مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ عن بالغ قلقه إزاء ”العواقب المفجعة الناجمة على الصعيد الإنساني عن أي استعمال للأسلحة النووية“، وأكد ”ضرورة امتثال الدول كافة في جميع الأوقات لأحكام القانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني“. ويجري تدارس مجموعة

متنوعة من وجهات النظر بشأن موضوع الآثار الإنسانية. وستتخذ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قرارات على الصعيد الوطني بشأن المشاركة في المؤتمر المتعلق بهذا الموضوع الذي تنظمه النمسا في الفترة من ٨-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

السيد لوموناكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): على الرغم من أن الترسانات النووية ومخزوناتها قد انخفضت ظاهرياً بالمقارنة بكمية الأسلحة النووية التي كانت موجودة أثناء الحرب الباردة، فإن حقيقة أنه لايزال هنالك نحو ١٧٠٠٠ سلاح نووي أمر لا مبرر له وغير معقول وغير مقبول. ويفوق عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية اليوم عددها خلال الحرب الباردة، الأمر الذي يؤدي إلى تقويض نظام عدم الانتشار الذي أنشأته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

واليوم، تواصل بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تحديث ترساناتها في حين تقوم دول أخرى بزيادة ترساناتها. ولا تزال أعداد كبيرة من الأسلحة النووية في حالة تأهب قصوى وهي لا تزال في صميم استراتيجيات الردع والمذاهب العسكرية للدول الحائزة لها. وتستمر الدول الحائزة للأسلحة النووية في تخصيص موارد هائلة للحفاظ على هذه المخزونات، في حين يعتمد العديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على هذه الأسلحة من خلال التحالفات العسكرية. ويستضيف بعضها أسلحة نووية من بلدان أخرى داخل إقليمها الوطني.

إن التهديد واضح ومستمر. وما دامت هناك أسلحة نووية، سيكون هناك دائما من يرغب في الحصول عليها وكذلك خطر من يرغب في استخدامها. وما دامت هذه الأسلحة موجودة، فإن خطر تفجيرها، عرضاً أو بصورة متعمدة، أو استخدامها بواسطة جهات من غير الدول يظل ماثلاً. ورغم ما أثبته لنا التاريخ، فإن هناك من يسعى إلى تبرير وجود الأسلحة النووية بحجة أنها ضرورية للأمن العالمي. ومع ذلك، يجب أن نتساءل عما إذا كان يمكن للبشرية أن تعتمد على التهديد بتدمير ذاتها لكي تستمر في البقاء، وما إذا كان ينبغي إخضاع سلام الجميع لأمن القلة.

ومن منطلق الإدراك للحاجة إلى التعمق في بحث آثار ومخاطر حدوث تفجير نووي في القرن الذي نعيش فيه، تفاكرت ١٤٦ دولة في شباط/فبراير الماضي في نايايت بالمكسيك حول الآثار الإنسانية لهذه الأسلحة. وقد سمح القالب الشامل للجميع والمتعدد الأطراف للمؤتمر الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، والذي جاء متابعة لمؤتمر عام ٢٠١٣ في أوسلو، بسماع آراء الحكومات والمنظمات الدولية والعلماء ومنظمات المجتمع المدني ومنحها نفس القدر من الاهتمام.

وتشجع المكسيك جميع أعضاء الأمم المتحدة على المشاركة في المؤتمر القادم المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المقرر عقده في فيينا في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر، لمواصلة التفكر في الأثر المروع للأسلحة النووية على الإنسانية واستخدام البيانات العلمية لفهم مخاطر التفجيرات وآثارها فهما كاملا. وينبغي أن يكون ذلك أساساً لجميع جهودنا ومناقشاتنا فيما يتعلق بالأسلحة النووية. وعلى وجه الخصوص، فإن نتائج هذه المناقشة ينبغي أن تسهم في تفكيرنا حتى تتوصل آلية نزع السلاح، المشلولة حالياً، إلى نتائج ملموسة يمكن أن تعزز وتحقق الامتثال التام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تمثل حجر الزاوية في نظم عدم الانتشار ونزع السلاح، وهي المعاهدة الوحيدة النافذة في هذا الشأن.

ومن المهم للغاية أن نهتم بهذه المعاهدة والنظام الذي أنشأته، وأن نعجل بإحراز تقدم في التنفيذ الفعال لأركانها الثلاثة. ومع ذلك، ينبغي نشير إلى أنه بينما أمكن عمليا تحقيق جميع أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مجال عدم الانتشار لا سيما بخصوص الانتشار الأفقي وفي مجال

الاستخدام السلمي للطاقة النووية، فإن ذلك لا ينطبق على الالتزامات الواردة في المادة السادسة. ويحدونا الأمل في أن يكون مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ ناجحاً بنفس قدر نجاح ذلك الذي عقد في عام ٢٠١٠. ونأمل أيضا ألا تشمل استنتاجاته التأكيد مجددا على الالتزام الثابت للدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء على المخزونات فحسب، ولكن أن تشمل كذلك إجراءات ملموسة ترمي إلى الشروع، دون تأخير، في مفاوضات جديدة متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على جميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تتحمل مسؤولياتها وأن تفي بالالتزامات الواردة في المعاهدة بالنسبة لجميع أطرافها، والتي نفهم أنها تعني الالتزام بتحقيق نتائج وليس مجرد الإعراب عن نوايا.

ونعتقد، مثلما عبرنا عن ذلك أمام محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٥، أن حيازة عدد قليل فقط من الدول لهذه الأسلحة لا يمكن تفسيرها في سياق معاهدة عدم الانتشار إلا باعتبارها وضعا انتقاليا ريثما تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزامها بالقضاء على هذه الأسلحة. ولم يكن معنى هذا التسامح مطلقاً أننا نقبل امتلاك ترسانات نووية أو نعترف به، وهو أمر لا نعتقد أنه قانوني أو مشروع. وتدين المكسيك وجود هذه الأسلحة المروعة وحيازتها، وبطبيعة الحال، استخدامها أو التهديد باستخدامها. فاستعمالها سيتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وسيكون أمرا غير مبرر وغير أخلاقي وبمثابة عمل انتحاري للبشرية ولكوكبنا.

فلنكن واضحين، إن الأسلحة النووية لا تستحق أي شيء سوى الوصم.

لقد حددت الأمم المتحدة الأسلحة النووية بوصفها غير مقبولة منذ قرار الجمعية العامة ١ (د-ا). وقد أثبت التاريخ أن ثمة حاجة إلى حظر استحداث، وإنتاج، وتكديس، وحيازة، ونقل واستخدام أسلحة الدمار الشامل باعتبارها خطوة ضرورية صوب القضاء عليها. واليوم، خطى ١١٦ بلدا من مناطق خالية من الأسلحة النووية في العالم خطوات في ذلك الاتجاه من خلال حظر الأسلحة النووية على الصعيد الإقليمي، وأرسينا أسس العمل لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية، كما كان عليه الحال قبل عام ١٩٤٥.

آن الأوان لأن تصبح تطلعات الأغلبية واقعا ملموسا. ونحن مدينون بذلك للناجين من الأسلحة النووية في هيروشيما وناغازاكي، ولضحايا التجارب النووية التي أُجريت في مناطق مختلفة من العالم، ومدينون بذلك للأجيال المقبلة. وفي ذلك السياق، وفي عشية إعادة تحديد الأهداف الإنمائية للألفية، يتعين علينا النظر في أسس جديدة لمبادئ الأمم المتحدة وآلياتها في سياق الذكرى السنوية السبعين للحدث. فهل ستتزعزع أركان العالم الذي ننشد فيه السلم والأمن جراء تراكم أسلحة الدمار الشامل، أم سيكون قائما على أساس سيادة القانون؟ وكما قال الرئيس المكسيكي، إنريكي بينيا نييتو، قبل عدة أسابيع في المناقشة العامة للجمعية العامة:

”وإذا كنا نريد عالما أكثر أمانا، ينبغي ألا يستخدم أي أحد الأسلحة النووية أو يهدد باستخدامها ليعرض للخطر بقاء البشرية نفسها“(A/69/PV.6، صفحة ٥٤).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للممثل الدائم للهند لعرض مشاريع القرارات A/C.1/69/L.16، و A/C.1/69/L.17 و A/C.1/69/L.18.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الهند البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. نتكلم هنا بصفتنا الوطنية، وقد تم تعميم بيان خطي أطول من ذلك للمحضر.

ما برحت الهند ثابتة في التزامها بنزع السلاح النووي العالمي، وغير التمييزي والقابل للتحقق. وقد دعونا إلى إجراء حوار هادف بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء توطيد الائتمان والثقة وتقليص أهمية الأسلحة النووية في الشؤون الدولية والنظريات الأمنية. عملا بالقرار ٣٢/٦٨، أيدت الهند البدء بالمفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقية الأسلحة النووية الشاملة في مؤتمر نزع السلاح على أساس الوثيقة CD/1999، ونعتقد أن زيادة القيود المفروضة على استخدام الأسلحة النووية من شأنها أن تقلل من احتمال استخدامها، سواء عن عمد، أو على نحو غير مقصود أو بشكل عارض. ويمكن أن تساهم هذه العملية في نزع شرعية الأسلحة النووية بشكل تدريجي والتي تعتبر خطوة أساسية في القضاء عليها في نهاية المطاف، وعلى النحو الذي تحقق فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

لقد شاركت الهند في مؤتمري أوسلو ونايايريت بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية أملة أن يتجدد الاهتمام بأخطر التهديدات على بقاء البشرية التي يشكلها استخدام الأسلحة النووية، وأن يساعد في توليد الزخم من أجل زيادة القيود المفروضة على استخدام هذه الأسلحة وبالتالي تصحيح اختلال التوازن في الخطاب القانوني الدولي والذي ركّز تقريبا بشكل حصري على القيود المفروضة على الحيازة. وإذا ما أريد لهذه المناقشات أن تكون مجدية، من المهم أن تكون شاملة، وأن تشارك فيها جميع الدول، بما في ذلك الدول النووية. ينبغي من الناحية الجوهرية ألا تضر بنظام عدم الانتشار أو تعوق إحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي. أما فيما يتعلق بالعملية، فينبغي ألا تضر بآلية نزع السلاح القائمة. وبوجه العموم، نأمل من هذه المناقشات أن تساعدنا على المضي قُدما وألا تصبح ممارسة لا طائل منها من خلال تعبئة النبيذ القديم في زجاجات جديدة أو إدخال بنود جديدة في معاهدات قديمة.

نؤيد بدء المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح ولكن من دون المساس بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي. ونأمل أن يتمكن فريق الخبراء الحكوميون المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المنشأة عملا بالقرار ٥٣/٦٧، تحت القيادة المقتدرة لكندا، من أن يعزز التصميم الدولي على البدء المبكر في المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة في مؤتمر نزع السلاح ارتكازا على الولاية المتفق عليها المتضمنة في الوثيقة CD/1299.

إن الهند ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية ووسائل إيصالها. إذ من المهم الامتثال للالتزامات الدولية، ويتعين على جميع الدول أن تنفذ بالكامل وعلى نحو فعال الالتزامات الناشئة عن الاتفاقات والمعاهدات التي هي طرف فيها. إن موقف الهند من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معروف جيدا ولا يحتاج إلى تكرار. ولا يوجد أي إشكال في انضمام الهند إلى المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، ستقدم الهند مساهماتها في تعزيز نظام عدم الانتشار العالمي. فقد صادقت الهند في تموز/يوليه من هذا العام على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار A/C.1/69/L.16، نعرض مشروع القرار بشأن الحاجة إلى استعراض المذاهب النووية واتخاذ خطوات فورية للتقليل من مخاطر الاستخدام غير المقصود أو العارض للأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال إلغاء حالة الاستنفار، وإلغاء الاستهداف بالأسلحة النووية. ومما يبعث على الارتياح أن هناك صدى أكبر في المجتمع الدولي لأهدف القرار المتعلقة بتجنب الاستخدام غير المقصود أو العارض للأسلحة النووية.

علاوة على ذلك، يشرفنا بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، أن نقدم مشروع القرار A/C.1/69/L.16 بشأن اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية. ويجسد مشروع القرار التقليدي اعتقادنا بأن وجود صك متعدد الأطراف وعالمي وملزم قانونا لحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها سوف يساهم في العملية التدريجية لنزع شرعية الأسلحة النووية وتهيئة مناخ مؤات للمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي.

إن مشروع قرار هذا الذي عُرض للمرة الأولى في عام ١٩٨٢، من بين القرارات التي مضى عليها وقت طويلا في اللجنة الأولى. ونعرب عن تقديرنا لاستمرار الدعم الذي تقدمه الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء، بيد أننا نشعر بالأسف لأن الأقلية الكبيرة من الدول الأعضاء التي صوتت ضد مشروع القرار، البعض منها حائز للأسلحة النووية، والبعض منها توجد على أراضيه أسلحة نووية، والبعض الآخر دخل في شراكات تحالف تستند إلى سياسات عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية. ونأمل من تلك الدول أن تعيد النظر في موقفها. ولأسباب يستعصي فهمها، فإن بعض الدول الأعضاء التي هي اليوم في طليعة الجهود الرامية إلى إبراز الأثر الإنساني لاستخدام الأسلحة النووية صوتت أيضا ضد مشروع القرار. نناشد تلك الدول إعادة النظر في موقفها وجعل تصويتها على مشروع القرار متوافق مع التأييد العام لمعالجة الأثر الإنساني للأسلحة النووية.

اشتمل قرار لجنة الصليب الأحمر لعام ٢٠١١ على نداء موجه إلى الدول من أجل الاستمرار في المفاوضات المتعلقة بحظر استخدام الأسلحة النووية والقضاء التام عليها واختتام هذه المفاوضات، الأمر الذي يتسق تماما مع أهداف مشروع القرار الحالي. ونأمل من المنظمات غير الحكومة ومنظمات المجتمع الدولي الناشطة في المناقشات المتعلقة بالأثر الإنساني للأسلحة النووية أن تؤيد مشروع القرار.

إن الهند، كما فعلت في السنوات الماضية، ستقدم مشروع القرار المعنون ”تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل“. ونعرب عن تقديرنا لجميع الدول الأعضاء على تأييدها الثابت وللعدد الكبير من الدول المشتركة في تقديم مشروع القرار الذين انضموا إلينا لإبراز أهمية مشروع القرار الذي يعرب عن استمرار قلق المجتمع الدولي إزاء المخاطر التي يرتبها حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيات الحساسة. ونأمل أن تعتمد اللجنة مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): حرصا مني على الوقت، سأختصر البيان الكامل للولايات المتحدة بشأن الأسلحة النووية، وسيتم نشر البيان الكامل على الموقع الشبكي للأمانة العامة QuickFirst. لقد أكد الرئيس أوباما في برلين، في حزيران/يونيه ٢٠١٣ التزامه بالهدف المتمثل بإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وما زالت الولايات المتحدة تتخذ خطوات متضافرة في سبيل تحقيق ذلك الهدف لأنها تعرف أنه لا يمكن رؤية العالم الذي تصوره الرئيس في براغ ذات مرة، وفي برلين، مرة أخرى، إلا من خلال اتباع نهج متوازن للحفاظ على الأمن الدولي. وذلك يتطلب تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار والعمل من أجل نزع السلاح النووي.

أثبت نهج الخطوة تلو الخطوة في نزع السلاح أنه أنجع السبل للحد من الأخطار النووية والوفاء بالتزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونحن نعلم أن البعض دعا إلى نُهج بديلة وفورية وواسعة في مجال نزع السلاح النووي. بينما نطمح إلى تحقيق الهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، ندرك أن نزع

السلاح الحقيقي والدائم يتطلب استدامة الجهود والالتزام، ويتطلب منا المضي بطريقة متروية وتدريجية. وهذا لا يعني أنه ليس بوسعنا أن نخطو إلا خطوة واحدة في كل مرة. ولا يتعين علينا أن نحدد مسبقا مجموعة الخطوات الواجب اتخاذها بشأن ترتيب معين نحو نزع السلاح النووي. فكل خطوة مبنية على خطوات سابقة وتوفر الأساس للعمل في المستقبل.

إن العجز المؤقت عن إحراز تقدم في مجال واحد لا يستبعد إحراز تقدم في مجالات أخرى أو يمنعنا من وضع لبنات البناء لنهج شامل لنزع السلاح. سنطرق كل السبل المتاحة لإرساء الأسس التي ستقوم عليها الجهود المقبلة، ولكن الحقيقة المرة أن الهدف النهائي لنزع السلاح لن يتحقق بين عشية وضحاها أو من خلال عملية تفاوض واحدة. إن النداءات غير الواقعية بشأن نزع السلاح الفوري والكامل تصرف الانتباه عن الجهود الواقعية والقابلة للتحقيق.

نتفهم الدوافع الصادقة وراء الجهود الرامية إلى معالجة الآثار الإنسانية للأسلحة النووية؛ وفي الواقع، نحن نتشاطر حرص جميع الدول على الإبقاء إلى الأبد على سجل عمره ٧٠ عاما تقريبا من عدم استعمال الأسلحة النووية. ولكن أي دعوة للانتقال بنزع السلاح النووي إلى دوائر القانون الإنساني الدولي ما من شأنها إلا أن تصرف الانتباه عن البرنامج العملي المنصوص عليه في خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. لن نؤيد المقترحات الرامية إلى إنشاء آليات جديدة في الأمم المتحدة لمعالجة نزع السلاح النووي. فهذه الآليات لن تكون أفضل حالا لأن نفس التحديات السياسية القائمة في هيئات نزع السلاح سوف تتكرر في أي هيئة جديدة متعددة الأطراف.

علاوة على ذلك، من الواضح أن النهج العملي والمستدام الذي اتخذناه قد أثمر وحقق تخفيضات كبيرة في عدد الأسلحة النووية ومخزونات المواد الانشطارية والهياكل الأساسية. وعلى الرغم من التوترات القائمة، تواصل الولايات المتحدة والاتحاد الروسي التنفيذ الناجح لاتفاق ”البداية الجديدة“ الذي يُعد أشمل اتفاق للحد من الأسلحة النووية يبرم منذ أكثر من ٢٠ عاما. إن الأسلحة النووية الأمريكية والروسية المنشورة وصلت بالفعل إلى أدنى مستوياتها منذ الخمسينات. وتم تخفيض مخزون الولايات المتحدة منها بنسبة ٨٥ في المائة من ذروتها في عام ١٩٦٧. ذلك صحيح، ٨٥ في المائة. ولتوضيح هذه النقطة، نقوم حاليا بتعميم صحيفة وقائع عن شفافية الولايات المتحدة فيما يتعلق بمخزونات الأسلحة النووية توضح هذه التخفيضات الكبيرة. وكل خطوة تبني على ما سبقها من خطوات وتوفر الأساس للخطوات المقبلة.

لقد أوضح الرئيس استعدادنا للتفاوض مع روسيا بشأن مزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، والأسلحة النووية المنشورة وغير المنشورة، عندما تكون الظروف مهيئة لإحراز تقدم في ذلك الصدد. وهذا العام، أو في أي عام، نحن ننظر في أولويات تحديد الأسلحة لكي نواصل التشاور الوثيق مع حلفائنا وشركائنا في كل مرحلة من المراحل. فالأمن أمر غير قابل للتفاوض.

وكما أكد استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٠، ما برحت الإدارة ملتزمة بالحفاظ على سلامة وأمن فعالية المخزون النووي، ما دامت توجد أسلحة نووية. ويتضمن ذلك القيام بالاستثمارات اللازمة لتحديث ما تبقى من الهياكل الأساسية القديمة وغير المستدامة من مخلفات حقبة الحرب الباردة. وإن مجمع انتاج البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب المستخدم في صنع الأسلحة قد تم إغلاقه الآن بصفة دائمة وتم تكريسه لإدارة إرث الانتاج السابق.

قبل خمس سنوات، دعا الرئيس أوباما، في براغ، إلى إبرام معاهدة لوقف إنتاج الأسلحة الانشطارية المستخدمة في

الأسلحة النووية بصورة قابلة للتحقق. ثمة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مدرجة في جدول أعمال نزع السلاح منذ فترة طويلة الأمد وطال انتظارها. إن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة أساسية لنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي والخطوة المنطقية المتعددة الأطراف المقبلة للحد من الترسانات النووية. شاركنا هذا العام في جولتين أوليتين مع فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. كانت تلك المناقشات من أكثر المناقشات المضمونية في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في سنين. ونتطلع قُدما إلى الدورتين النهائيتين في العام المقبل، ونأمل من فريق الخبراء أن يتمكن في تقريره النهائي من تعزيز آفاق المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

تعمل الولايات المتحدة بنشاط لتقليص مخزوناتها من المواد الإنشطارية التي أُزيلت بشكل دائم من برامج الأسلحة النووية. وبموجب اتفاق إدارة البلوتونيوم والتخلص منه المبرم بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، سيتخلص كل طرف من الطرفين من ٣٤ طنا على الأقل من البلوتونيوم بشكل قابل للتحقق، وهي كمية تكفي في مجموعها لصنع حوالي ١٧ ٠٠٠ سلاح نووي. علاوة على ذلك، خفضنا حصوبة ١٤٠ طن متري تقريبا من اليورانيوم العالي التخصيب في الولايات المتحدة، وهي كمية تكفي لصنع ما يزيد عن ٥ ٦٠٠ سلاح نووي. وكتدبير من تدابير الشفافية، مكنت الولايات المتحدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من التحقق من تخفيض حصوبة ما يزيد عن ٥٠ طنا من تلك المواد. وفي العام الماضي، بموجب اتفاق شراء اليورانيوم الشديد التخصيب المبرم بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في عام ١٩٩٣، بلغنا الهدف المتمثل أيضا في تحويل ٥٠٠ طن من المواد الانشطارية.

أود أن أشدد على أن الولايات المتحدة لا تقوم بتطوير أي أسلحة نووية جديدة ولا تسعى إلى القيام بمهمات نووية جديدة. إن أنشطة الإشراف على المخزون وإدارته تهدف فقط إلى الحفاظ على التصاميم الموجودة وتحديث خصائص السلامة، والأمن والرقابة على استخدامها، وتحديث المرافق. إن تحديث ضمان السلامة والأمن ساهم وسوف يظل يساهم في تخفيض كبير في حالة الإنذار لدينا، وأن وجود مجمع حديث سوف يقلل من الحاجة إلى صيانة رؤوس نووية قديمة كإجراء تحوطي ضد أي مشاكل مع الرؤوس الحربية المنشورة. بالإضافة إلى أنشطة الإشراف على المخزونات وإدارتها، فإن الاستثمار في المرافق الحديثة يفيد كذلك في طائفة من أعمال عدم الانتشار النووي، والأمن النووي والاستجابة لحالات الطوارئ.

وسنواصل العمل من أجل بناء الدعم للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مثبتين لمواطنينا ومشرعينا بأن المعاهدة ستعزز أمننا الجماعي.

وما زالت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية منخرطة في طائفة واسعة من المواضيع ذات الصلة بالركائز الثلاث لخطة عمل معاهدة عدم الانتشار. وفي اجتماع اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٤ لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، أرسل الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن تقارير وطنية مقدمة في إطار الإبلاغ. وهي خطوة أولى هامة توضح أن الخمسة الدائمين بوسعهم العمل معا على المسائل الحساسة المتصلة بالأسلحة النووية، وتبين بأن الخمسة الدائمين بذلوا جهودا بنية حسنة لتنفيذ التزاماتهم بموجب معاهدة عدم الانتشار.

إن الولايات المتحدة ماضية في تنفيذ خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وفي تعزيز الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. وسنواصل العمل مع

الآخرين لحل مسألة عدم الامتثال لالتزامات عدم الانتشار ولقرارات مجلس الأمن. إذ أن إبقاء مسألة عدم الامتثال من دون حل يشكل تحديا أساسيا لجميع الأطراف في المعاهدة ويعرض للخطر الفوائد الأمنية للعديد من الدول الممتثلة والمتأتية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كذلك نعزز دعمنا للركيزة الثالثة والحيوية لمعاهدة عدم الانتشار، ألا وهي الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ليس فقط لتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار، بل أيضا للاسهام في التنمية الاقتصادية.

ونعرف بأنه لا يزال الكثير من البنود مدرج في جدول أعمالنا وأن الطريق المفضي إلى عالم خال من الأسلحة النووية لا يزال طويلا. ومع ذلك ينبغي ألا نتجاهل حقيقة مؤداها أننا أحرزنا تقدما حقيقيا، ونعرف ما يلزمنا القيام به للتحرك بخطى أوسع على ذلك الطريق. إن الولايات المتحدة ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها والعمل مع المجتمع الدولي لاتخاذ الخطوات المقبلة. وبالطبع، فإن لجميع الدول الأعضاء دورا تقوم به في نزع السلاح، ونتطلع قُدما إلى العمل معها من أجل تحقيق ذلك الهدف النهائي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أذكر الوفود بأن تُقصر مداخلاتها على خمس دقائق عند الكلام بصفتها الوطنية.

السيد سيمون – ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يؤيد الوفد الفرنسي البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي وركيزة أساسية لجهودنا في نزع السلاح. وتكمن أولويتنا في توطيد تلك المعاهدة. إن خطة العمل المعتمدة بتوافق الآراء في عام ٢٠١٠ تعتبر خارطة الطريق بالنسبة لنا. ومن المهم تنفيذها من دون الخروج عن المسار المحدد لها لضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

ومن بين شركائنا أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمين، لن ندخر جهدا في العمل صوب تحقيق ذلك الهدف.

في ٦ أيار/مايو، وقعنا البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وتعتزم فرنسا المصادقة عليه بسرعة وقبل نهاية هذا العام. كذلك ما زلنا على استعداد للتوقيع على البروتوكول الملحق بمعاهدة بانكوك لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. منذ عامين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وقعنا على إعلانين متوازيين مع منغوليا بشأن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

نؤيد جهود السيد جاكو لايافا في التحضير للمؤتمر الخاص بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وبالاشتراك مع الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن، نتابع جهودنا من أجل تحقيق الشفافية وتعزيز الثقة. وفي نيسان/أبريل، قدمنا تقارير وطنية، داخل إطار مشترك، عن تنفيذ الإجراءات ٥ و ٢٠ و ٢١ من خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. كما نواصل العمل على وضع مسرد المصطلحات اللازم لتحسين التفاهم. وسيعقد مؤتمر جديد للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن في لندن في أوائل شباط/فبراير للتحضير للمؤتمر المقبل لاستعراض المعاهدة.

وعلى الصعيد الوطني، لفرنسا سجل مثالي في ميدان نزع السلاح النووي. فقد قمنا بشكل كامل ولا رجعة فيه بتفكيك موقعنا للتجارب النووية ومرافقنا التي تنتج البلوتونيوم واليورانيوم لأغراض صنع الأسلحة النووية. وخفضنا العدد الكلي من الرؤوس الحربية النووية لدينا إلى النصف، وفككنا بالكامل عنصر القذائف أرض – أرض وخفضنا عنصري الردع البحري والجوي بمقدار الثلث لكل منهما. وإلى جانب

المملكة المتحدة، كنا أول دولة حائزة للأسلحة النووية تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذا سجل يتضمن أفعالا، لا أقوالا.

إن تنفيذ خارطة الطريق لخطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ هو أيضاً مسؤولية جماعية. وقبل كل شيء، إنه نهج مشترك يتطلّب من جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار المضي قدماً على نحو واقعي وملموس وبصورة تدريجية. وتشمل هذه العملية المتعددة الأطراف دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وبدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، تمشياً مع تقرير المنسق الخاص لمؤتمر نزع السلاح (CD/1299) والولاية الواردة فيه. وتدعو خطة العمل التي اعتمدت بتوافق الآراء في عام ٢٠١٠ جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى العمل بسرعة بشأن هاتين المسألتين.

وفيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فنحن نحرز تقدماً. وقد عقد فريق الخبراء الحكوميين المنشأ وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ أول اجتماعين له في آذار/مارس وآب/أغسطس، وسينجز عمله في الربع الأول من عام ٢٠١٥. وعقد مؤتمر نزع السلاح أيضاً مناقشات موضوعية لم يسبق لها مثيل بشأن المعاهدة، وينبغي أن نقوم بالتعبئة لبدء مفاوضات في المؤتمر تمشياً مع مقرر عام ٢٠٠٩ الوارد في الوثيقة CD/1864. وتساعد المناقشات التي أجراها في هذا العام فريق الخبراء الحكوميين ومؤتمر نزع السلاح على دفع عجلة الجهود المبذولة في هذا الاتجاه. ومن المهم ملاحظة أوجه التقدم تلك. ويمكننا إحراز تقدم من خلال فهم مواقف بعضنا بعضا بشكل أفضل، مع إبقاء الاختلافات عند حدها الأدنى وتحديد السبل الممكنة للتوصل إلى حل وسط.

ولا يمكن لنزع السلاح أن يتقدم إذا لم يأخذ في الحسبان السياق الاستراتيجي. ولا تزال أزمات الانتشار هي الشغل الشاغل لنا، حيث أنها تشكل عبئاً واضحاً على قدرتنا على مواصلة جهودنا لنزع السلاح النووي. ولم نر أي تقدم في حالة كوريا الشمالية. فقد هددت هذا الربيع بإجراء تجربة نووية وأطلقت منذ شباط/فبراير العديد من القذائف التسيارية، وذلك في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن. كما أننا لم نشهد إيضاحا في ما يتعلق بملف قدرات سورية النووية.

وفيما يتعلق بأزمة الانتشار النووي الإيراني، فقد شهدت جلسة المفاوضات التي عقدت في نيويورك في أيلول/سبتمبر مناقشات مفصلة ومفيدة، ولكن لم يبق سوى شهرين حتى انتهاء مدة اتفاق جنيف، ولم يتمكن المفاوضون الإيرانيون بعد من العودة إلينا برد كاف لتحقيق انفراج. وللوقت الآن أهمية جوهرية. ولا يزال بوسعنا التوصل إلى اتفاق وقد عقدت فرنسا العزم، في إطار مجموعة الستة، على إجراء المفاوضات وهي ملتزمة بها. ولكي يحدث ذلك، يجب على إيران أن تتخذ القرارات الضرورية لتثبت بشكل قاطع أن برنامجها النووي للأغراض السلمية حصراً.

ولم تشارك فرنسا قط في سباق تسلح نووي من أي نوع. ونحن نعمل بمبدأ التقيد الصارم بحد الكفاية، أي أننا نُبقي ترسانتنا عند أدنى مستوى يتماشى مع السياق الاستراتيجي. ولا يتعارض الردع الفرنسي مع القانون الدولي بأي شكل من الأشكال. فهو دفاعي بحت ويهدف حصراً إلى حماية مصالح فرنسا الحيوية في الظروف القصوى للدفاع المشروع عن النفس. وفرنسا مصممة على السعي إلى إيجاد عالم أكثر أمناً للجميع وتهيئة الظروف لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف معاهدة عدم الانتشار وعلى نحو يعزز الاستقرار الدولي استنادا إلى مبدأ توفير الأمن المتكافئ وغير المنقوص للجميع.

السيدة ليديسما (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): لقد شهدت الدورة التاسعة والستون للجمعية العامة حدثا تاريخيا يتمثل في الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لقرار الجمعية العامة باعتبار يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتتشرّف حركة عدم الانحياز بأنها اقترحته، وبالتالي تؤكد من جديد على نزع السلاح النووي باعتباره الأولوية القصوى للحركة في هذا المجال. ويرحب الوفد الكوبي بالدعم الدولي للمبادرة، ويشير إلى أن الأمر اقتضى مرور ٦٩ عاماً بعد الدمار الذي تسببت فيه القنبلة الذرية من أجل التوصل إلى اتفاق على تخصيص يوم دولي لنزع السلاح النووي. ونعتقد أنه لا بد من السعي إلى إجراءات ملموسة ترمي لإزالة الأسلحة النووية وحظرها إلى الأبد. ونحن ندرك أنها لن تكون مهمة سهلة، ولا سيما نتيجة المقاومة التي تبديها حكومات بعض الدول النووية. لذلك السبب، من الأهمية بمكان أن نقوم بتعبئة المجتمع الدولي للدفاع عن حقه في حياة ومستقبل خاليين من الأسلحة النووية.

وتنتمي كوبا إلى منطقة كانت سباقة إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وترحب أيضاً بالإعلان التاريخي، في ٢٩ كانون الثاني/يناير في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في هافانا عن جعل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام وحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في المنطقة إلى الأبد. وبصفتها عضواً في الحركة والجماعة على السواء، تعمل كوبا بنشاط لتعزيز المفاوضات من أجل إبرام اتفاقية شاملة تحظر الأسلحة النووية وتزيلها، بوصف ذلك جزءاً من متابعة النتائج الممتازة التي أسفر عنها الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11) المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والذي ستقدّم الحركة بشأنه مشروع قرار متابعة نأمل أن يحظى بتأييد واسع.

ترفض كوبا النهج الانتقائي الذي لا يتناول سوى الشواغل التي يثيرها الانتشار الأفقي للأسلحة النووية ويتغاضى عن الانتشار الرأسي لها ويتجاهل حقيقة أن الضمان الفعال الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية هو إزالتها الكاملة وحظرها في ظل رقابة دولية صارمة. وفي هذا السياق، تؤكد كوبا من جديد الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في إجراء بحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز. وفي هذا الصدد، نحن على ثقة تامة بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي نشيد بجهودها التي لا تقدّر بثمن والرامية لضمان الاستخدام السلمي والمأمون للطاقة النووية، ستقوم بعملها في مجال التحقق بحياد وسرية ومهنية ونزاهة، وفقاً لنظامها الأساسي.

وعلاوة على ذلك، وإذ ندرك العواقب الوخيمة لاستخدام الأسلحة النووية، يجب أن نطلب من الدول التي تمتلك هذه الأسلحة الامتثال لالتزاماتها القانونية والتزاماتها المتفق عليها للعمل من أجل القضاء التام على ترساناتها النووية. ونكرر دعوتنا إلى وقف تحديث تلك الأسلحة والقضاء على دورها في نظرياتها وسياساتها واستراتيجياتها الأمنية. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لوجود ١٦ ٣٠٠ سلاح نووي وإنفاق الملايين عليها في كوكب يحتاج هذه الموارد من أجل تعزيز السلام والتنمية المستدامة والحياة الكريمة لسكانه.

إننا نعتقد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، يسهم في الجهود المبذولة لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وفي هذا الصدد، تؤيد كوبا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، في الوقت المناسب. ولا يوجد أي مبرر لعدم تنفيذ

الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بشأن عقد مؤتمر دولي لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، خلال عام ٢٠١٢. وسيشكل نجاح هذا الاتفاق اختبارا لمؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥.

وتمثل الاتفاقات بين الدول النووية الكبرى لتحديد أسلحتها النووية الهجومية الاستراتيجية، إشارة إيجابية لكنها لا تزال غير كافية. ولم تمتثل الدول النووية لالتزامها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المتعلق بالتفاوض على معاهدة دولية للقضاء على الأسلحة النووية. وتعتقد كوبا أن غياب الإرادة السياسية من جانب بعض الدول لتحقيق تقدم حقيقي، لا سيما في مجال نزع السلاح النووي، يشكل أحد أسباب استمرار الشلل في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ويتعين تعزيز خطوات ملموسة تؤدي إلى القضاء على الأسلحة النووية والحظر التام لها، بطريقة ملزمة وغير تمييزية وشفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها والاتفاق عليها. وفي هذا الصدد، قدمت حركة بلدان عدم الانحياز، في إطار عملية المعاهدة، اقتراحا يتعين النظر فيه. حيث أنه يتضمن خطة عمل تحدد جدولا زمنيا محددا للتخفيض التدريجي للأسلحة النووية حتى القضاء التام عليها وحظرها بحلول عام ٢٠٢٥.

وفي الختام، أؤكد أنه ينبغي لنا تأييد المقترحات الحالية الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، الذي هو التزام تعهدنا به جميعا للأجيال المقبلة.

السيد بيونتينو (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لعملكم.

بطبيعة الحال، فإنني أؤيد تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق من هذه المناقشة (انظر A/C.1/69/PV.9).

إن ألمانيا مؤيد قوي للهدف النهائي المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق. للأسف، من الواضح تماما أن هذا الهدف لن يتحقق بين عشية وضحاها. ولا نزال على اقتناع تام بأن المجتمع الدولي بأسره يتحمل مسؤولية بذل كل جهد ممكن لتحقيق تقدم في اتجاه تحقيق هذا الهدف.

لقد جرى تخفيض الترسانات النووية بشكل كبير خلال العقدين الماضيين. ويجري تنفيذ معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية الجديدة (ستارت الجديدة)، وفقا للجدول الزمني المقرر. وفي ضوء الأزمة التي تعصف بالقرم وأوكرانيا، يعد ذلك خبرا سارا، على الرغم من أن أحدث الأرقام المتعلقة بالرؤوس الحربية ووسائل نقلها مخيبة للآمال إلى حد ما. ووفر العرض المقدم من قبل الرئيس أوباما في عام ٢٠١٣ في برلين منظورا توجد حاجة ماسة له من أجل إحراز المزيد من التقدم بشكل يتسم بالمصداقية. وينبغي أن تستمر عملية إجراء مزيد من التخفيضات في جولة المتابعة لنزع السلاح في إطار معاهدة ستارت الجديدة. ونحن ندرك جيدا حقيقة أن السياق الاستراتيجي الذي تولد عن الضم غير الشرعي للقرم، والأزمة المستمرة في أوكرانيا لا تسهلان المفاوضات، بل على العكس من ذلك. ولكن حتى في أوقات الحرب الباردة الأصعب بكثير، حقق تحديد الأسلحة بعض التقدم. ولذلك، ينبغي أن تعطى المحادثات الجديدة فرصة، وكلما كان ذلك أسرع كان أفضل.

ويجدر التذكير بأن المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ليست مجرد توصية، بل التزام. ومن الواضح أن مثل هذه المحادثات لا تجري في فراغ، ولكنها توفر مكانا لكل طرف لإثارة شواغله أيضا فيما يخص

الاستقرار الاستراتيجي. ومن هنا، في تقييم ألمانيا، ينبغي ألا تمنع الاعتراضات على أساس مخاوف أمنية، المحادثات من الانعقاد. وفي الواقع، ينبغي أن تكون جزءا من جدول الأعمال. وترى ألمانيا أن تتضمن المحادثات الجديدة أيضا الأسلحة النووية الاستراتيجية ودون الاستراتيجية المنتشرة وغير المنتشرة، وفقا لما تنص عليه خطة عمل المعاهدة.

وإذا ما أريد أن يصبح الصفر الشامل حقيقة واقعة، يتعين اتخاذ إجراءات حازمة جديدة. لا يمكن أن يتحقق الصفر الشامل بالأمر. بل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال اتخاذ خطوات لتحسين البيئة الأمنية، وتعزيز الثقة بين الشركاء. وكما تنص خطة عمل المعاهدة بشكل واضح، تكتسي الخطوات الوسيطة أيضا أهمية كبيرة. وأشير هنا إلى مثالين فقط، فقد قدمت الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمن سلبية لجميع الدول، امتثالا لالتزاماتها بموجب المعاهدة. ومن وجهة نظرنا، تراجعت أهمية هذه الضمانات في ضوء الأحداث الأخيرة. وسيكون من المهم التأكيد عليها مجددا، ربما خلال المؤتمر الاستعراضي القادم للمعاهدة.

وتم تخفيض دور الأسلحة النووية في العديد من النظريات الأمنية، مثل النظريات الأمنية لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وتلك كلها إسهامات يمكن أن نبني عليها، في إطار جهودنا المبذولة لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وثمة أيضا إسهامات في مجال التصدي للمخاوف واسعة النطاق بشأن الآثار الإنسانية الكارثية لتفجير سلاح نووي. وستكون هذه المخاطر والعواقب على رأس جدول أعمال المؤتمر القادم في فيينا. إن ألمانيا تتطلع للمشاركة في تلك المناقشة. وتفهم ألمانيا، أن المناقشة ستسعى إلى تعزيز المعاهدة، بدلا من تهميشها أو إنشاء منتدى جديد لحظر الأسلحة النووية. وبقدر أهمية القضايا الإنسانية، لا يمكن في الواقع إحراز تقدم إلا من خلال معالجة البعد الأمني كذلك.

وبهذا المعنى، من الصحيح للأسف أنه لا توجد طرق مختصرة إلى الصفر الشامل.

ومن وجهة نظرنا، فإن خطر نشوب حرب نووية أقل اليوم مما كان عليه الحال في ذروة الحرب الباردة، عندما كانت عشرات آلاف الأسلحة مصوبة إلى بعضها بعضا. وفي نفس الوقت، تزايد بشكل ملحوظ، خطر حصول الإرهابيين على أسلحة نووية أو أجهزة نووية. وهذا أحد الأسباب التي تجعل من المهم للغاية، تعزيز نظام عدم الانتشار والأمن النووي على حد سواء. إن نزع السلاح وعدم الانتشار هما وجهان لعملة واحدة. ولذلك، من الأهمية الحاسمة مضاعفة جهودنا لتنفيذ خطة عمل المعاهدة من مجمل جوانبها.

وفي تقييم ألمانيا، يتمثل أفضل طريق للتوصل إلى الصفر الشامل في اتباع خطوات واقعية وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها، أو لبنات يمكن معالجتها بشكل متواز. وتدعو ألمانيا إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والشروع الفوري في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وما قيل في وقت سابق بشأن عقد جولة جديدة لنزع السلاح، صحيح أيضا في سياق معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. يجب أن تشكل المخاوف الأمنية لبعض الشركاء جزءا من المفاوضات لكن لا تحول دون إحراز التقدم الذي تمس الحاجة إليه. وإذا لم يتم التغلب على الجمود الحاصل في مؤتمر نزع السلاح قريبا، سيجري التشكيك بشكل متزايد في شرعية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة. وتأمل ألمانيا في أنه لا يزال في الإمكان تفادي تهميش المؤتمر.

وخلاصة القول، سيتطلب تحقيق هدف الصفر الشامل من جميع الدول الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إرادة سياسية متواصلة وعلى أعلى مستوى. وألمانيا ملتزمة تماما بأن تظل شريكا ملتزما بهذه العملية.

السيد رويث بلانكو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): لدى كولومبيا مبدآن في سياستها الخارجية، يتمثل أولهما في تمسكها بالصكوك القانونية والمؤسسات الدولية، وثانيهما في التزامها القوي بنظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ولذلك، دعت كولومبيا لنزع السلاح العام والكامل، ودعمت مبادرات عدم الانتشار.

إن كولومبيا دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية. وفي امتثال للمعاهدة، توصل بلدي إلى اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكولومبيا أيضا طرف في بروتوكول إضافي ملحق بالمعاهدة، مما يدل على التزامها بنزع السلاح وعدم الانتشار، أيضا في سياق الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويرى بلدي أنه من الضروري للغاية إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تعد حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وتكرر دعوتها الدول التي لم توقع على المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية أن تفعل ذلك.

وفضلا عن ذلك، تؤكد كولومبيا مجددا على أهمية تحقيق التنفيذ الفعال للركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: نزع السلاح، ومنع الانتشار النووي، وتعزيز استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية.

وشاركت كولومبيا بفعالية في الدورات الثلاث للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. ووفرت الدورات محفلا مناسبا لمناقشة وتحديد الالتزامات المعقودة بموجب المعاهدة، وعززت العملية الاستعراضية وأتاحت فرصة لتجديد الدعم لحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها.

وتساند كولومبيا جميع المبادرات الرامية إلى تخليص العالم من تهديد الأسلحة النووية من خلال عقد معاهدة للقضاء التام على هذا النوع من الأسلحة، وينبغي التفاوض بشأن هذه المعاهدة في إطار مؤتمر نزع السلاح. كما أن من الضروري التأكيد مجددا على أهمية الامتثال الفعال للصكوك المتعلقة بالأمن النووي السارية المفعول بالفعل. ولهذا السبب، تواصل كولومبيا مناشدة جميع الدول الأطراف المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن. وتدعو كولومبيا بقوة إلى بدء نفاذ المعاهدة في الوقت المناسب. ونرى أن المعاهدة أداة رئيسية للمجتمع الدولي فيما يتعلق بتحقيق السلام والأمن الدوليين، ولذلك لا بد من إحراز تقدم على تلك الجبهة.

ومما يدل على التزام كولومبيا بالصكوك الدولية المتعلقة بالأمن النووي أنها، في ١٨ شباط/فبراير، أودعت صك تصديقها على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٠٥. ويكتسي التعديل أهمية لكونه يفسح المجال للاتفاقية لتشمل نقل المواد النووية والمنشآت النووية في الدول. كما تتعاون كولومبيا بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينخرط بلدي في التعاون العلمي والتقني من أجل التطبيق السلمي للطاقة النووية في مجالات مثل الأمن النووي المادي والتكنولوجي والصحة والزراعة والهيدرولوجيا وعلم القياس وتدريب رأس المالي البشري.

وأود أن أشير إلى أن كولومبيا دولة طرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أنشأت أولى المناطق الخالية من الأسلحة النووي في منطقة كثيفة السكان. ويشدد بلدي، باعتباره دولة طرفا في المعاهدة، على ضرورة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي لا توجد بها، استنادا إلى اتفاقات يتم التوصل

إليها بحرية فيما بين الدول وعملا بالمبادئ التوجيهية لتقرير هيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٩، إذ تشكل هذه المناطق سبيلا لبناء عالم خال من الأسلحة النووية. وبالمثل، تؤيد كولومبيا عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في أسرع وقت ممكن، على نحو ما اتفقت عليه الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

وتؤيد كولومبيا، بوصفها دولة عضوا في جماعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المبادرات والبيانات التي أصدرها أعضاء الجماعة في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار. ولذلك ندعم إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، على النحو المتفق عليه في مؤتمر القمة الذي عقده الجماعة في هافانا في كانون الثاني/يناير.

وأخيرا، أود أن أؤكد على أن كولومبيا تؤيد المبادرة الرامية إلى الحد من الآثار الإنسانية للأسلحة النووية وترحب بالمؤتمر الثالث بشأن ذلك الموضوع، المقرر عقده في فيينا في كانون الأول/ديسمبر. وأيدت كولومبيا البيانات المشتركة الثلاثة بشأن هذه المسألة المقدمة في إطار اللجنة الأولى، وفي هذا العام أيضا ستؤيد أي بيان جديد يتماشى مع هذا الاتجاه.

السيد الجحيشي (العراق): بداية يود وفد بلادي الإعراب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.11) والبيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم المجموعة العربية (انظر A/C.1/69/PV.10).

إن نزع السلاح النووي لا يزال يشكل إحدى أهم أولويات المجتمع الدولي. لذا يرحب وفد بلادي بقرار الجمعية العامة ٤٦/٦٨ لعام ٢٠١٣ المعنون ”المضي قدما بنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف“، الذي يثمن جهود الفريق العامل المفتوح باب العضوية وعمله الذي اتسم بالشفافية وبالطريقة البناءة والتفاعلية لمعالجة مختلف القضايا المتعلقة بنزع السلاح النووي، واتخاذ تدابير عاجلة وفعالة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية لغرض تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. كما نرحب بالاجتماع الوزاري الأول الذي انعقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، استنادا إلى قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨، مؤكدا على ضرورة عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة معني بنزع السلاح النووي في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨.

تؤكد حكومة العراق من جديد على أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد لإزالة مخاطر وجودها والتهديد الناجم عنه أو محاولة التهديد باستخدامها. كذلك تؤكد على الحاجة الملحة إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم التهديد باستخدامها واعتبارها مسألة ذات أولوية عالية، والتأكيد على الحاجة الملحة إلى بدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، وأن يكون هذا الموضوع على رأس أوليات عمل مؤتمر نزع السلاح. ويشمل ذلك حتما ابرام اتفاقية عالمية غير تمييزيه وقابلة للتحقق تحظر حيازة وتطوير وإنتاج وتخزين ونقل واستخدام الأسلحة النووية وفق إطار زمني محدد.

إن أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط من المواضيع المهمة التي تؤكد عليها حكومة العراق وتعرب عن أسفها الشديد لتأخر اتخاذ تدابير وإجراءات عملية وملموسة لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا السياق، يدعو العراق إلى ضرورة عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ المؤجل في أقرب وقت ممكن واستنادا إلى القرارات المرجعية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم

الانتشار النووي لعام ١٩٩٥، وخطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. كما يدعو العراق الأمين العام للأمم المتحدة والدول الراعية للمؤتمر والميسر إلى حشد الجهود لعقد المؤتمر بدون المزيد من التأخير من أجل الحفاظ على مصداقية معاهدة عدم الانتشار النووي واستمراريتها.

وتعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي انضم إليها بلدي العراق في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، صكا في غاية الأهمية لتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي. لذا، نغتنم هذه المناسبة لندعو من خلالكم الدول المتبقية التي لم توقع أو تصادق بعد على المعاهدة، لا سيما الدول الثماني المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة، إلى الإسراع بالمصادقة عليها لضمان دخول المعاهدة حيز التنفيذ. وسيسهم هذا الإجراء بشكل فعال جدا في وقف وإنهاء التجارب النووية والقضاء على المخاطر والتهديدات الناجمة عنها.

إن جميع المواضيع التي أكدنا عليها تأتي في وقت أصبح خطر الإرهاب النووي يشكل أحد التهديدات التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وبخاصة في ظل تزايد الأزمات الإقليمية وانتشار الجماعات الإرهابية وخشية حصولها على مواد تدخل في انتاج الأسلحة النووية. وهذه الأسباب تدعو إلى تضافر الجهود الدولية لاتخاذ تدابير أمنية جماعية والتنسيق الإقليمي للحيلولة دون انتشار تلك المواد وضمان عدم حصول الجماعات الإرهابية عليها. وفي هذا السياق، يؤكد العراق من جديد على الدور المهم والايجابي الذي تقوم به لجنة قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونغتنم هذه المناسبة لدعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى فرض تنفيذ أحكام القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) واتخاذ تدابير أمنية فعالة وصارمة من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بأنواعها كافة – النووية والمشعة والبيولوجية والكيميائية – ووسائل إيصالها ومنع وصولها إلى الجهات الفاعلة من غير الدول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا ليتولى عرض مشروع القرار A/C.1/69/L.23.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرف وفد بلدي أن يتولى أمام اللجنة الأولى عرض مشروع القرار A/C.1/69/L.23، المعنون ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروع التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“.

تشترك في تقدم مشروع القرار الوفود الـ ٥٣ التالية: إكوادور، وإندونيسيا، وأوروغواي، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإريتريا، وأنغولا، باراغواي، البرازيل، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنن، وبوركينا فاسو، وبيرو، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتيمور – ليشتي، وجامايكا، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزمبابوي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسنغافورة، والسنغال، وشيلي، والعراق، وغواتيمالا، وغيانا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكينيا، وليبيا، وليسوتو، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وميانمار، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكارغوا، والهند، وهندوراس.

وتُعرب ماليزيا ومقدمو مشروع القرار عن التقدير الجماعي للأمين العام على تقريره عن متابعة الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها، على النحو الوارد في الوثيقة A/69/131. نغتنم هذه الفرصة أيضا لتوجيه الشكر إلى الدول الأعضاء التي قدمت المعلومات المطلوبة عملا بالقرار ٤٢/٦٨.

تستذكر ماليزيا بأنه من خلال القرار ٧٥/٤٩ الفقرة كاف الذي اعتمد في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وعملا بالفقرة الأولى من المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة،

طلبت الجمعية العامة، إلى محكمة العدل الدولية إصدار فتوى على جناح السرعة تتعلق بالسؤال التالي: ”هل التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها في أي ظرف من الظروف مشروع وفقا للقانون الدولي“. قررت محكمة العدل الدولية في فتواها المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، وللمرة الأولى في التاريخ، بأن التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها، يُعد منافيا بوجه عام لقواعد القانون الدولي المنطبقة في الصراع المسلح، وبالتحديد مبادئ وقواعد القانون الإنساني. وكذلك أقرت المحكمة، وبالإجماع، بأن هناك التزاما قائما بالسعي بنية صادقة إلى إجراء مفاوضات تُفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة.

شكل هذا الرأي معلما هاما في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي، من خلال توفير الحجة الأخلاقية للقضاء التام على هذه الأسلحة المدمرة. إن البيان الصادر عن أعلى سلطة قانونية دولية له أهمية تاريخية ولا يمكن التغاضي عنه. ومع وجود هذا الرأي، يوجد لدى المحكمة حاليا مجموعة كمن المعايير القانونية حيث أن استخدام الأسلحة النووية يتجاهل في الواقع القانون الدولي العرفي والمعاهدات الدولية.

إن مشروع القرار المعني بمتابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها يؤكد الشواغل التي أعربت عنها ماليزيا والدول الأعضاء الأخرى بشأن التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية. وقد تجسدت القرارات الهامة لمحكمة العدل الدولية بالتحديد في الفقرتين ١ و ٢ من مشروع القرار. حيث تجسد الفقرة ١ الدعوة الحازمة والموثوقة إلى نزع السلاح النووي على النحو الوارد في الفتوى. ويهيب مشروع القرار مرة أخرى بجميع الدول الوفاء بالتزاماتها بإجراء مفاوضات والانتهاء منها بنجاح لكي تفضي إلى إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، على النحو المبين في الفقرة ٢. إن وفدي بغية التوصل إلى أوسع نطاق ممكن من الدعم، حافظ على الفقرات الموضوعية في شكلها الحالي، وتم تنقيح التحديثات التقنية اللازمة.

لا تزال فتوى محكمة العدل الدولية تمثل مساهمة هامة جدا في مجال نزع السلاح النووي. فسياقها الإنساني يعطي وزنا للحجة الأخلاقية في الدعوة إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وهذه النقطة بالتحديد أكثر أهمية في وقتنا الراهن، نظرا للزيادة المطردة للأثار الإنسانية للأسلحة النووية. ومن خلال تقديم ودعم مشروع القرار، تود الدول الأعضاء أن تتشاطر اقتناعنا بأن فتوى المحكمة تُعد تطورا هاما وإيجابيا في نزع السلاح من خلال العمليات المتعددة الأطراف التي ينبغي البناء عليها. وتشكر ماليزيا مقدمي مشروع القرار، ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لدعوة الوفود الأخرى إلى المشاركة في تقديمه.

كذلك يؤكد وفدي مجددا تقديرنا المستمر للجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع المدني والرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح، بما في ذلك من خلال مساعدتنا للمضي قدما بمشروع القرار هذا، بدءا من اعتماده في عام ١٩٩٦ وحتى يومنا هذا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليابان لعرض مشروع القرار A/C.1/66/L.32.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية :(بوصفنا البلد الوحيد الذي عانى من القصف بالقنابل الذرية، فإن اليابان ملتزمة بقوة بالسعي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد أن بلوغ هذا الهدف يتطلب اتخاذ تدابير واقعية وعملية بطريقة تدريجية وبمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وكجزء من الجهود الجارية، قدمت اليابان مرة أخرى للجنة، وبالاشتراك مع العديد من البلدان مشروع القرار المعنون ”العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“ (A/C.1/69/L.36) والذي نعتقد أنه يوفر المعايير بشأن طائفة واسعة من المسائل ذات الصلة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويحدونا وطيد الأمل في أن تؤيد جميع الدول الأعضاء مشروع القرار هذا. لقد عززت اليابان مع الأعضاء الآخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠. أصدر وزراء خارجية مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بيان هيروشيما (CD/1980) في نيسان/إبريل والذي يمكن أن يوفر طريقا وسطا للمجتمع الدولي بأسره بشأن مختلف المسائل المتنازع عليها.

في حين ترحب اللجنة بقيام فرنسا والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بتخفيض الرؤوس الحربية النووية لديها، لا بد لهذه المبادرة من أن تتطور إلى مفاوضات متعددة الأطراف بشأن جميع أنواع الترسانات النووية التي تشمل جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. ومن هنا، نحض الدول الخمس الحائزة للأسلحة على اتخاذ تدابير فعالة وفقا لما تقضيه المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تشيد اليابان بعملية بناء الثقة ما بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وفي هذا الصدد، تشيد اليابان بعملية الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لبناء الثقة فيما بينها، وترحب بقيام الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بصورة مشتركة وكخطوة أولية بإبلاغ اللجنة التحضيرية الثالثة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عن تنفيذها لالتزاماتها بنزع السلاح. تحض اليابان الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على الاستمرار في الإبلاغ وتقديم مزيد من المعلومات الرقمية وزيادة تحسين الشفافية، استنادا إلى النموذج المقترح من مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح.

كذلك تتطلع اليابان قدما إلى تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بالمسرد الذي تعمل عليه حاليا الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تحت بقيادة الصين. وتأمل اليابان بأن تمهد هذه الإنجازات الطريق صوب مفاوضات مقبلة من أجل نزع السلاح المتعدد الأطراف من جانب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، تحض اليابان الأطراف من غير الدول في معاهدة عدم الانتشار على الانضمام للمعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، في الوقت نفسه نشجعها على البدء فورا بتخفيض ترساناتها.

وينبغي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ونشعر بالتشجيع لبدء الصين بإرسال بيانات نظام الرصد الدولي إلى مركز البيانات الدولي في فيينا. لقد اغتنمت اليابان كل مناسبة لحض الدول الثمانية المتبقية في المرفق ٢ على التوقيع على المعاهدة والمصادقة عليها على وجه السرعة.

إن اليابان مقتنعة بأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من بين أنجع التدابير لنزع السلاح النووي. ونرحب بالعمل الجاري الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكوميون بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ويحدونا وطيد الأمل أن توفر النتائج التي سيخلص لها الفريق زخما وأن تساعد مؤتمر نزع السلاح في البدء بعمله الموضوعي.

إن اليابان، بينما تثني على جهود الميسرين والمنسقين في التشاور على نحو واسع مع جميع أصحاب المصالح المعنيين، تأسف إذ أن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل لم يتم عقده بعد، وتدعو إلى عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن. بالإضافة إلى ذلك، نرحب بتوقيع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة

خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، ونشيد بجهودها الرامية إلى تمكين نفسها من التوقيع على بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

إن ما يجري حاليا في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تطوير نووي وتطوير للقذائف مصدر قلق بالغ، ليس لجنوب شرق آسيا فحسب، بل أيضا للمجتمع الدولي بأسره.

وبهذا تشدد اليابان مرة أخرى على أنه يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخلى عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة، بما في ذلك برنامج تخصيب اليورانيوم، بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه، وعليها أن توقف فورا جميع الأنشطة ذات الصلة. وتحث اليابان بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ إجراء ملموس في سبيل نزع السلاح النووي والامتناع عن أية أعمال استفزازية إضافية.

أما بالنسبة للمسألة النووية الإيرانية، فإن اليابان تأمل أن تؤدي المفاوضات الجارية بين مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣ – فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى الصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة – وجمهورية إيران الإسلامية إلى حل نهائي وشامل. وتؤيد اليابان تأييدا تاما الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تلك المسألة وتناشد إيران تنفيذ التدابير ذات الصلة، لا سيما التدابير المتصلة بالأبعاد العسكرية المحتملة.

وأخيرا، ستواصل اليابان الاضطلاع بمهمتها الخاصة بنقلها إلى العالم حقائق وواقع ما أسفر من دمار في عام ١٩٤٥، وستسعى جاهدة لنشر الوعي، عبر جميع الحدود والأجيال، بالعواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية. وينبغي أن تشكل المسألة الإنسانية الأساس الذي تقوم عليه جميع الجهود الرامية إلى منع الانتشار النووي ونزع السلاح سعيا لبناء عالم أكثر أمنا، لا سيما من خلال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تكون هذه المعاهدة شاملة للجميع وعالمية وأن تعمل حفازا لعمل عالمي موحد نحو تحقيق هدفنا المشترك.

ومن هذا المنطلق، تؤيد اليابان روح البيانين المشتركين اللذين أدلى بهما أمام اللجنة الأولى ممثلا النمسا ونيوزيلندا بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة الكيميائية وهي تشاطرهما. كما نحافظ بقوة على الترتيبات الأمنية المشتركة بين اليابان والولايات المتحدة ونؤكد مجددا على ضرورة مواصلة تكريس سياسة أمنية وطنية مناسبة تتماشى مع خلفية السياق الأمني المحفوف بالمخاطر بشكل متزايد الذي يحيط بنا.

السيدة جارانوفا (لاتفيا) (تكلمت بالإنكليزية): بما أن هذه المرة الأولى التي تأخذ فيها لاتفيا الكلمة، نود أن نهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى ونؤكد لكم على تعاون وفد لاتفيا تعاونا كاملا معكم.

وتؤيد لاتفيا تأييدا تاما البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.9). وأود أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية.

وبالنسبة للاتفيا، لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة الكيميائية حجر الزاوية للنظام العالمي لمنع الانتشار ونزع السلاح. ومع أننا ندعم الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف التي تستكمل أهداف معاهدة عدم الانتشار وتعززها، فإننا مترددون فيما يتعلق بإنشاء صيغ عمل موازية قد تكون تكرارا للعمل في الصيغ القائمة. وفي حين نفهم المنطق وراء الاقتراحات الجديدة، فإن عدم الاتساق فيما بين الأفكار المختلفة قد يؤثر تأثيرا سلبيا على عملية معاهدة عدم الانتشار.

وبقيت أشهر قليلة قبل المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار الذي يجرى فيه تقييم لتنفيذ خطة عمل

معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ولذلك مما يثير القلق أن هناك في بعض الأحيان ميلا إلى معالجة تلك الجهود بطريقة عاطفية إلى حد ما. ولم نصل بعد إلى حافة الهاوية – كما قد يعتقد البعض – إذ أحرز بعض التقدم في تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠، وينبغي ألا نتردد في الإقرار بذلك. والوقع أن خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ تشكل إنجازا بحد ذاتها. وهي دليل على قدرة الدول الأعضاء في المعاهدة على الاتفاق على أهداف مشتركة.

ولا تزال أهداف خطة العمل صالحة ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال تنفيذها بشكل فعال. ونود أن نناشد الدول الاتفاق على مواصلة العمل بشأن تنفيذ خطة العمل أيضا بعد عام ٢٠١٥، إلى جانب الجهود الرامية إلى زيادة الشفافية وتدابير بناء الثقة. وخطة العمل الحالية مستفيضة ومتوازنة وموضوعية. ولذلك يتسم تنفيذها بأهمية بالغة لتعزيز معاهدة عدم الانتشار، بدلا من الشروع في مفاوضات معقدة ومستمرة لتحديد إجراءات جديدة لتنشيط معاهدة عدم الانتشار.

وتبذل جهود كثيرة من أجل إنشاء عالم أكثر أمانا. وكون عدد الأسلحة النووية قد أنخفض بثلاثة أرباع منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي يشكل إنجازا ينبغي ألا نتجاهله. فنقل أوكرانيا لثالثة أكبر ترسانات العالم، في ذلك الوقت، إلى روسيا، وانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، واستكماله بمذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كان يعتبر بحق أحد أكبر إنجازات معاهدة عدم الانتشار. ومما يثير القلق البالغ أن أحد أطراف المعاهدة أنتهك المذكرة وألقى بظلال من الشك على معاهدة عدم الانتشار والاتفاقات الأخرى أيضا.

إننا نعيش في عالم معقد ومتغير باستمرار، ولا يمكن تحقيق بعض الأهداف على النحو المتوخى من قبل أو بالسرعة المأمولة. وأطلقت مبادرات ترمي إلى الإسراع بعملية نزع السلاح النووي. فعلى سبيل المثال، ما انفكت حركة معينة تركز بشكل متزايد على العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة الكيميائية. وفعلا، لا يساورنا الشك في العواقب الإنسانية الوخيمة والمروعة لاحتمال استخدام الأسلحة النووية. وأنا على يقين بأن ذلك ينطبق على أي بلد، بصرف النظر عن قدراته فيما يتعلق بالأسلحة النووية. وذلك تحديدا هو السبب وراء إطلاق مبادرات لمنع الانتشار وتقديم ضمانات أكثر صرامة في الماضي. ومن هنا، لا يسعنا أن نتحمل اتخاذ نهج مجزأ نحو منع الانتشار ونزع السلاح قبل عقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. وتنظم لاتفيا مناسبة جانبية خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار تهدف إلى استكشاف سبل التقريب بين النهج المختلفة نحو نزع السلاح.

وأخيرا، نود أن نشجع الدول الأعضاء المشاركة حاليا في معاهدة عدم الانحياز والمحتمل مشاركتها في المستقبل على أن تبقي اهتمامها مركزا على النجاحات الهامة التي حققتها معاهدة عدم الانتشار وعلى مواصلة بذل جهود تدريجية لتحقيق الأهداف الواردة في المعاهدة فيما يتعلق بجميع ركائزها الثلاث – منع الانتشار، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ونزع السلاح – وهي جميعا لا تزال مهمة بالقدر نفسه. ونؤمن إيمانا جازما بأن التنفيذ المستمر والموضوعي والمتوازن لأحكام معاهدة عدم الانتشار وخطة عملها لعام ٢٠١٠ والعمل بشأن تدابير بناء الثقة والشفافية، سيؤديان في نهاية المطاف إلى إنشاء عالم أكثر أمانا للجميع.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): لقد ناصرت الصين باستمرار وعززت الحظر التام والتدمير الشامل للأسلحة النووية. ولا تزال الصين ملتزمة باستراتيجية نووية للدفاع عن النفس. ولم تهدد الصين إطلاقا أي بلد آخر باستخدام الأسلحة النووية. ولم توفر إطلاقا مظلة نووية لأي بلد، ولم تضع على

الإطلاق أو تنشر أسلحة نووية في أي بلد، و لم تشارك إطلاقا في سباق للتسلح النووي بأي شكل من الأشكال. وأبقت الصين دوما قوتها النووية عند الحد الأدنى اللازم لأغراض الأمن الوطني.

ويمكن لسياسة عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية تقليص تهديد الأسلحة النووية وخطر اندلاع حرب نووية، ومنع انتشار الأسلحة النووية. وهي خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي الكامل والشامل. وأوفت الصين دوما بالتزامها بعدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية في كل الأوقات وفي كل الظروف. كما أن الصين ملتزمة التزاما غير مشروط بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. والصين هي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي قطعت تلك الالتزامات وتوفي بها، وهو أمر يدل، فعلا، على إخلاصها الحقيقي في المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي.

وتؤيد الصين بفعالية الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي وصوتت مؤيدة لقرارات الجمعية العامة الهامة بشأن نزع السلاح النووي، بما في ذلك القرار ٤٧/٦٨، المعنون ”نزع السلاح النووي“، والقرار ٥٨/٦٨، المعنون ”اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية“، والقرار ٣٢/٦٨، المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“.

وتؤيد الصين بدء الأعمال الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح بطريقة شاملة ومتوازنة بشأن نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية وعقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع حدوث تسلح في الفضاء الخارجي. وتدعم الصين أغراض ومبادئ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتقيدت بشكل صارم بالتزامها بإعلان وقف اختياري لإجراء التجارب النووية. وتعد الصين باستمرار للتنفيذ الوطني للمعاهدة وشاركت بفعالية في جميع أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والصين متفانية في تعزيز بدء النفاذ المبكر للمعاهدة.

وتؤيد الصين إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن في مؤتمر نزع السلاح، وفقا لتقرير شانون (CD/1299) والولاية الواردة في التقرير، بغية الإسهام في تحقيق نزع السلاح النووي ومنع الانتشار.

وتجري الصين همة البحوث عن تكنولوجيا التحقق من تحديد الأسلحة النووية وبهذا أحرزت تقدما هاما في تدابير التحقق والوسائل التكنولوجية. وتبادل الصين الآراء بشأن التقدم المحرز في بحوثها مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمرات التي نظمتها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وما فتئت سياسة الصين النووية واستراتيجيتها متسقة ومفتوحة وشفافة. وترى الصين أنه ينبغي أن تسترشد الشفافية في الميدان النووي بمبدأ الأمن غير المنقوص للجميع وأن تتخذ البلدان التدابير ذات الصلة بشكل طوعي وتمشيا مع حالتها الوطنية، مع مراعاة ظروفها الأمنية المحددة.

واتخذت الصين تدابير فعالة لتعزيز الشفافية في الميدان النووي. وفي الأعوام الأخيرة، أصدرت الحكومة الصينية عدة كتب بيضاء وقدمت تقريرها الوطني إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥.

تفصل تلك الوثائق استراتيجية الصين النووية، بما في ذلك سياسة استخدام الأسلحة النووية، وتطوير القوات النووية، والقيادة والتحكم بالقوات النووية وحالة التأهب.

وتعتقد الصين أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تفي بالتزاماتها بحسن نية بموجب المادة السادسة من

معاهدة عدم الانتشار وأن تتعهد علنا بعدم السعي لحيازة الأسلحة النووية بشكل دائم. وينبغي أن تكون عملية نزع السلاح النووي عادلة ومعقولة تتمثل في التخفيض التدريجي لذلك السلاح. ويتعين على الدول الحائزة لأكبر الترسانات النووية أن تستمر في القيام بدور قيادي لتخفيضها بدرجة كبيرة. وعندما تكون الظروف مواتية، يتعين على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الانضمام إلى المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. ولتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي بشكل كامل وشامل، ينبغي للمجتمع الدولي، أن يضع في وقت ملائم خطة مجدية وطويلة الأجل تتألف من إجراءات مرحلية، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة النووية.

وترى الصين أن الحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين على الصعيد العالمي سيرسي دعامة قوية ترتكز عليها العملية الدولية لنزع السلاح النووي. تعتقد الصين أنه ينبغي التخلي عن ممارسة السعي إلى تحقيق ميزة استراتيجية مطلقة على الآخرين، وبالتالي، ترفض الصين نشر نظم الدفاع ضد القذائف التي تخل بالتوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين. والصين مستعدة للعمل مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي من أجل مواصلة تعزيز الهدف النهائي المتمثل في الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية وتحقق عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد المهندي (قطر): أود في البداية أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية مصر العربية باسم المجموعة العربية وبيان إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

تتوالى الاجتماعات السنوية للجنتنا والاجتماعات الرفيعة المستوى الرامية إلى تخليص العالم من الأسلحة الفتاكة ونزع السلاح، وبناء عالم ينعم بالأمن والسلم. وفي ضوء الأهمية البالغة التي يوليها المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف، فإنه لا يزال يطمح إلى تحقيق خطوات ملموسة لتنفيذ الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي في هذا الشأن.

وفي هذا الصدد، يود وفد دولة قطر الإعراب عن قلقه إزاء حالة الجمود التي تعتري مؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٩٦ جراء عدم التوصل إلى جدول أعمال المؤتمر، وعدم تحقيق تقدم في مداولات لجنة نزع السلاح منذ عام ١٩٩٦، كذلك إزاء عدم تحقيق أي تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي منذ الدورة الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي عقدت عام ١٩٧٨. وعليه شأننا شأن غيرنا من دول العالم نتطلع إلى تحديد حد أدنى من الأهداف التي ينبغي تحقيقها في هذا الإطار، والتي من شأنها أن تساعد على تحقيق قفزة نوعية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية وأطراف دولية أخرى من أجل انعقاد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في الوقت الذي كان محددا له أن ينعقد في عام ٢٠١٢، إلا أن المؤتمر لم يُعقد بسبب عدم موافقة الطرف المعني والأساسي في المؤتمر. ولعلكم تتفقون معنا على أن عدم عقد المؤتمر يُشكل تراجعا عن تنفيذ نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ التي طالبت باعتماد قرار يتضمن اتخاذ خطوات محددة نحو تنفيذ قرار المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ بشأن جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، إذ كان ذلك القرار في حينه شرطا في تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

في ظل التعثرات التي يشهدها النظام الدولي المتعدد الأطراف لنزع الأسلحة النووية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو مدى قدرة المجتمع الدولي على بناء عالم خال من الأسلحة النووية يسوده السلم والأمن ونبذ سباق نحو التسلح. وهل هناك إرادة جادة لتحويل الموارد لمساعدة الدول النامية

على تحقيق التنمية وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي؟

إن السبيل إلى تحقيق هذا الهدف يتمثل في اتخاذ خطوات ملموسة وجادة من أجل نزع الأسلحة النووية والامتناع عن إجراء أي تجارب نووية. ولعل من أهم الخطوات التي ينبغي اتخاذها انضمام الدول النووية التي لم توقع على معاهدة منع الانتشار النووي إلى تلك المعاهدة، وكذلك قيام الدول النووية التي لم تقم بعد بالمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتي لم تدخل بعد حيز النفاذ بسبب عدم مصادقة ثمان دول من الدول الأربعة والأربعين، مما يستوجب مصادقتها على المعاهدة من أجل دخولها حيز النفاذ.

إن وفد بلادي حريص على تنفيذ كافة الصكوك الدولية المعنية بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، وإن دولة قطر قلقة جراء الانتشار العشوائي لأسلحة الدمار الشامل وإزاء العواقب الوخيمة التي يمكن أن تجلبها للمنطقة، وعلى وجه الخصوص إمكانية وصول هذه الأسلحة إلى أيدي التنظيمات الإرهابية، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ولعل الوضع الراهن في الشرق الأوسط يكشف بوضوح المخاطر التي تنجم عن وقوع هذه الأسلحة في أيدي تلك التنظيمات.

لقد انضمت بلادي للصكوك الدولية المعنية بنزع الأسلحة النووية، بما في ذلك معاهدة حظر الانتشار النووي، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما قامت دولة قطر بسن قوانين تهدف إلى منع انتشار ومراقبة تهريب الأسلحة النووية، حيث أنشأت اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة، بالإضافة إلى انخراطها في مشروع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل صياغة قانون شامل لتنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية في دولة قطر. كما يوجد في دولة قطر جهاز للرصد يقوم بمراقبة كافة المنافذ الحدودية بهدف تأمين سلامة البلد، ومنع أي خرق لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

يعيد وفد بلادي التأكيد على موقفه بشأن حق الدول الأطراف في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، كما نؤكد مجددا على أهمية انعقاد المؤتمر الذي كان مقررا عقده في عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن، وتحديد تاريخ جديد لانعقاد المؤتمر، إذ أن التأخير في انعقاد هذا المؤتمر سيزيد من حالة الشكوك والقلق الذي تشعر بها دول المنطقة جراء عدم وجود بارقة أمل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فضلا عن تأثير ذلك سلبا على معاهدة نزع السلاح النووي ومنع الانتشار.

السيد حسين (بنغلادش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلادش البيان الذي أدلى به في وقت في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد اعتُرف منذ وقت طويل بأن التكنولوجيا النووية قادرة على توفير منافع هائلة وتدمير هائل على حد سواء. وكما ذكرنا في بياننا العام (انظر A/C.1/69/PV.5)، فإن موقف بنغلاديش من نزع السلاح النووي واضح لا لبس فيه. إن بنغلاديش إذ تتقيد بالتزامها الدستوري بنزع السلاح، ترفض استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض تدميرية بيد أنها تؤيد تطبيقاتها السلمية من أجل التنمية. لقد أيدت بنغلاديش بقوة هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ونؤيد التنفيذ الفعال للركائز الثلاث المحددة بوضوح في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولكننا نرى أن المعاهدة ساعدت أو استخدمت على نحو أكثر فعالية للحد من الانتشار النووي، بدلا من نزع السلاح النووي. لذلك من المهم اتباع نهج

متوازن، أي السعي إلى عدم الانتشار النووي بالتزامن مع عملية نزع السلاح النووي.

إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي مترابطان ترابطا لا انفكاك منه. وما دامت هناك أسلحة دمار شامل لدى بعض الدول، أيا كانت تلك الدول، تظل أيضا الدوافع قائمة لدى بعض الدول الأخرى لحيازتها، وكذلك خطورة استخدامها بشكل عارض أو مخطط له، ويظل أيضا قائما الخطر الجسيم الذي تمثله تلك الأسلحة في حالة وقوعها في أيدي الإرهابيين. لذلك ينبغي السعي بنفس القدر من الأهمية والاستعجال من أجل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

إن ضمانات الأمن السلبية، وهي ضمانات تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنها لن تهدد باستخدام الأسلحة النووية أو تستخدمها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، تعتبر حيوية لتعزيز أهداف عدم الانتشار. وتلك الضمانات تثني الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن الميل إلى حيازة الأسلحة النووية. ومن الضروري الانتهاء من وضع إطار عمل ملزم قانونا لتقديم هذه الضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم والانضمام إلى بروتوكولاتها ربما يمثل خطوات مؤقتة مفيدة نحو الحصول على ضمانات الأمن السلبية ويثني الآخرين عن السعي إلى الحصول على الأسلحة النووية.

نعتبر بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة أساسية لضمان عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. إن ذلك الصك الهام وقعته بنغلاديش في عام ١٩٩٦ وصادقت عليه في عام ٢٠٠٠، إذ كانت أول بلد من بلدان جنوب آسيا تفعل ذلك. نحض الدول التي لم توقع على المعاهدة أو تصادق عليها بعد، لا سيما البلدان الثمانية الحائزة للتكنولوجيا النووية، على التوقيع والتصديق على المعاهدة على وجه السرعة ومن دون شروط، لأن عدم توقيعها وتصديقها على المعاهدة يعوق دخولها حيز النفاذ، ومن ثم أن تقوم تلك الدول بخطوة واسعة إلى الأمام صوب عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

في السنوات الأخيرة، تطور على نحو واسع جدول أعمال تناول مسألة الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار، أُضيف بعدان جديدان إلى الخطاب النووي. ويوجد حاليا جدول أعمال مكافحة الإرهاب الذي يركز على منع الجهات من غير الدول من حيازة واستخدام الأسلحة النووية، ويركز على تعميم خطة العواقب الإنسانية التي ترتبها الأسلحة النووية في الجهود الرامية إلى إلغاء الأسلحة النووية. وتؤيد بنغلاديش جدولي الأعمال كليهما.

حان الوقت لإبرام اتفاقية شاملة تضمن بلوغ الهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وفي أعقاب الولاية الواردة في القرار ٣٢/٦٨، نحض على الإسراع في البدء بالمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لإبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية في وقت مبكر. ولا بد للدول الحائزة للأسلحة النووية من أن تسعى إلى تحقيق نزع السلاح النووي في إطار زمني محدد.

أخيرا، لا يمكن تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية إلا بالامتثال الموضوعي والعالمي لنظام عدم الانتشار النووي، وبناء الثقة بين الدول من خلال تدابير بناء الثقة، ومن خلال الإرادة السياسية والفعالية الدبلوماسية المتعددة الأطراف لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بهدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.